العدد ١١٨- تشرين الأول ٢٠٢١

الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

تطور تأثير الجزر في ترسيم الحدود البحرية

SOMOPLAST

LEADER IN PLASTIC TECHNOLOGY

PRINTED

PAPER CUPS & PLASTIC CUPS

CUSTOMISED FOR YOU

Industrial City. Zahleh. Bekaa. Lebanon T. +961 8 930 720 F.+961 8 93 07 26 www.somoplast.com

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وثمانية عشر–تشرين الأول ٢٠٢١

الحرب الإلكترونية

في العصر الحديث، لم يعد خوض الحروب مقتصرًا على الوسائل القتالية التقليدية المتعارف عليها، مثل الأسلحة الفردية المختلفة والمدرعات والطائرات والسفن الحربية وغيرها. ولم يعد مسرح الحرب محصورًا ببقعة جغرافية تُرسَم على أساسها خطط الهجوم والدفاع وتحرُّك الوحدات.

باتت الحروب بين الدول تُخاض في ميدان جديد هو الميدان الإلكتروني، المسمى أيضًا السيبراني، إذ فَتَحَ التطوّر التقني والرقمي مجالات لم تعهدْها البشرية من قبل، بفعلِ توسُّعِ شبكاتِ الاتصال ودخولِ المعلوماتية في كل جانب من جوانب الحياة.

فكما أن الدول تُجهّز جيوشها وتُدرّبها وتؤمّن لها السلاح والعتاد اللازم للقيام بواجباتها، تسعى كذلك إلى تعزيز جهوزيتها الإلكترونية صونًا لمنشآتها ومواقعها من الاختراق والتخريب. وكما أن الاعتداءات الإرهابية تُرتكَب بالأسلحة والأحزمة والعبوات الناسفة والسيارات المفخخة، فهي تُنَفَّذ من خلال حسابات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، وتَستهدف الفكرَ لا الجسد، وتعمل على اجتذاب الأشخاص، ولا سيما الشباب، للوقوع في شباك العنصرية والتطرف.

وأكثر ما يعنينا هنا كمؤسسة عسكرية، التهديد الإلكتروني من جانب العدو الإسرائيلي والمجموعات الإرهابية التي دأبْنا على التصدي لها منذ سنوات. فالعدو الإسرائيلي يستخدم الفضاء الرقمي كوسيلة إضافية للتجسس والحصول على المعلومات، واستدراج اللبنانيين وتجنيدهم كعملاء من حيث لا يعلمون. أما الإرهاب، فيَنْشَط كذلك لِبَثّ الفتنة بين المواطنين، وتحريض ضعاف النفوس على الجيش، ودفْعهم إلى الانخراط في صفوف التنظيمات الإرهابية وتحويلهم إلى آلاتٍ للقتل والدمار.

يستلزم هذا الوعيَ والمعرفةَ على عدة مستويات، أولها على مستوى المجتمع بصورة عامة، فينبغي تثقيف الشباب حول خطورة الجيوش الإلكترونية المعادية، وتحذيرهم من الأعداء المتربصين خلف حسابات وسائل التواصل، وكثير منها وهمي. أمّا المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش، فتقع عليها مسؤولية كبيرة في حماية أفرادها أولًا من أي خرق عبر الوسائل المذكورة، وملاحقة أعداء الوطن ثانيًا وإحباط خططهم في الفضاء السيبراني، مثلما تتم ملاحقتهم واعتقالهم على أرض الواقع. وإن الإنجازات التي حققتْها المؤسسات المذكورة في هذا النطاق واضحةٌ بيّنة عبر الكثير من العمليات الأمنية التي تُنجَز بناءً لجهود الفرق المتخصصة بالأمن الإلكتروني.

ما زال أعداء الوطن ماضين في مخططاتهم لضرب وحدتنا وسلمنا الأهلي. وفي المقابل، ما زال الجيش كما باقي المؤسسات الأمنية حاضرًا في جميع الساحات لإفشال تلك المخططات وسَوق المتورطين فيها إلى العدالة. ويبقى الانتماء الوطني السليم وسِعَة الثقافة والاطّلاع ضرورةً لا غنى عنها لأبنائنا في سبيل استكمال تحصين المجتمع، وإغلاق جميع الثغرات التي تهدّد استقراره.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. عصام مبارك — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: الرقيب أول جيهان جبور

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان
شادي مهنا

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة c.v. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebanesearmy.gov.lb www.lebarmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١
العنوان الإلكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان: ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وثمانية عشر–تشرين الأول ٢٠٢١

تطور تأثير الجزر في ترسيم الحدود البحرية

العميد المهندس سيمون يمين ٥–٣٢

ملخصات ٣٦–٣٩

تطور تأثير الجزر في ترسيم الحدود البحرية

العميد المهندس سيمون يمين
ضابط في الجيش اللبناني

المقدمة

بمرور الزمن، تغيّرت وضعية الجزر في القانون الدولي تغيُّرًا جذريًا منذ اندفاعة الدول الفوضوية للمطالبة بخطوطٍ أساس baseline مبالغ فيها، غالب الأحيان بالاستناد إلى بعض الجزر، والتي تلت حكم القانون الدولي المتعلق بترسيم الحدود البحرية في قضية "مصائد الأسماك" الأنجلو – نرويجية[١]. وقد جاءت المادتان ٧ و١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea، لتمنح الجزر حقوقًا مساوية للبر الرئيسي mainland ما عزّز دورها كعاملٍ أساسي في ترسيم الحدود البحرية[٢]. فوجود جزيرة صغيرة، على الرغم من عدم أهميتها كمساحةٍ جغرافية، يمكن أن يدعم المطالبة بحدودٍ بحرية كبيرة وغير متناسبة disproportionate،

١- Fisheries Case (U.K. v. Nor.), 1951 I.C.J. (Dec. 18).
٢- United Nations Convention on the Law of the Sea.

من هنا مسارعة البلدان إلى ادّعاء السيادة على الجزر الصغيرة، والزعم بأنها قادرة على تأمين شرطَيّ "سكن بشر أو حياة اقتصادية مكتفية ذاتيًا"[٣]. مع ما يمكن أن تجرّه هذه الممارسات من نزاعات سياسية تؤدي بعض الأحيان إلى صراع عسكري.

على الرغم من كل ذلك، فإن الأهمية القانونية للجزر تقلصت تدريجيًا وصولًا إلى سيادة المبدأ القائل بأن الأرض تهيمن على البحر والمعالم البحرية المرتبطة به. فالمحاكم الدولية لم تعد تعامل الجزر والبر الرئيسي على قدم المساواة، وتعتبر أن الحدود البحرية بين دولتَين يجب أن تعكس الشكل الساحلي إلى حد كبير بغض النظر عن تأثيرات الجزر. فقد عكست القرارات القضائية والتحكيمية في عدد من القضايا التي تلت قضية "مصائد الأسماك" كقضية رومانيا/أوكرانيا أي قضية "البحر الأسود"، وبنغلاديش/ميانمار أو قضية "خليج البنغال" بالإضافة إلى قضية نيكاراغوا/كولومبيا، الاتجاه إلى الخروج عن القواعد القانونية السابقة وإلى استنباط قواعد جديدة لا تعطي الجزر حقوقًا أساسية في ترسيم الحدود البحرية. في الواقع العملي، أصبحت الجزر، الواقعة بالقرب من البر الرئيسي، عاجزة عن التأثير بشكلٍ كبير على الحدود البحرية باستثناء تمتّعها بمياهٍ إقليمية بعرض اثني عشر ميلًا بحريًا. بالتالي، فإن الموارد المتنازع عليها تصبح أقل أهمية واستطرادًا تصير الدول أقل قابلية للدخول في صراع عليها ومن خلالها.

على الرغم من تقلص تأثير الجزر في عمليات الترسيم البحري، فإن من الخطورة بمكان عدم إيلاء الاهتمام الكافي للمقاربات القانونية الخاصة بحقوق الجزر نظرًا للنزاعات الإقليمية الكامنة في عدد من المناطق كبحر إيجه وبحر الصين الجنوبي وبحر اليابان وغيرها. فجزر بحر إيجه تشهد مئات الخروقات الجوية والبحرية بين تركيا واليونان فيما تتصاعد وتيرة الاحتكاكات بين اليابان والصين. وكانت الأخيرة قد بادرت في العام ٢٠٠٩ إلى إعلام الأمم المتحدة بخط النقاط

٣- United Nation Convention on the Law of the Sea.

التسعة nine-dash line الذي يعيّن حدود سيادتها وحقوقها التاريخية في الجزر والكيانات الواقعة خارج المياه الإقليمية للصين وباقي الدول المطلّة على بحر الصين الجنوبي وبخاصةٍ جزر براتاس Pratas، باراسيل Paracel، سبارتلي Spratly وشريط ماكليسفيلد Macclesfield bank ضاربةً عرض الحائط مطالبات الفليبين، فييتنام، ماليزيا،أندونيسيا وبروناي. لجأت الفليبين بالمقابل إلى المطالبة، تحت الفصل السابع من قانون البحار، بتحديد الوضعية القانونية لعددٍ من هذه الكيانات وبتصنيفها كجزرٍ أو صخور أو ارتفاعات جَزْر أو شرائط رملية sand banks وبتعيين الحقوق التي تنتج عن هذه التصنيفات[٤]. رفضت الصين الاعتراف بصلاحية المحكمة للنظر في القضية لاعتبارها المسألة المطروحة متعلّقة بالسيادة الوطنية وليس بتفسير بعض مندرجات قانون البحار، وهي في الوقت نفسه تواجه مطالبة مشتركة من ماليزيا وفييتنام في ما يتعلق بتقاسم المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone والجرف القاري continental shelf. إن المناطق المشار إليها، وبخاصةٍ بحر الصين الجنوبي، هي بؤر توتّر قد تؤدّي إلى اندلاع حروب إقليمية يمكن أن تجرّ إليها قوى من خارج المنطقة كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا.

من هنا يصبح من الواجب السعي إلى تطوير هذا الاتجاه في التعامل مع الجزر، والذي بدأ بالتجلّي من خلال الإجراءات القضائية أو التحكيمية وممارسات الدول، مع العمل على تأطير قانوني لمقاربة تأثير موقع الجزر الجغرافي بالنسبة إلى خط الأساس المستقيم straight baseline أو خط الوسط median line من جهة وأثر تبعيّتها لدولٍ متلاصقة أو متقابلة adjacent or opposite states على قضايا ترسيم الحدود البحرية بين الدول وبخاصةٍ في المناطق التي تشهد نزاعات مزمنة من جهة أخرى.

٤- Sreenivasa Rao Pemmaraju, The South China Sea Arbitration (The Philippines v. China): Assessment of the Award on Jurisdiction and Admissibility, Oxford University Press, 2016.

١- تعريف وحقوق الجزر

يفتقر القانون الدولي إلى تعريف واضح يميّز بين الجزر والصخور، فقانون البحار يعرّف الجزيرة كمنطقةٍ من الأرض محاطة بالمياه، مكوّنة طبيعيًا وتعلو فوق الماء في حالة المدّ[٥]. يُغفل هذا التوصيف الفضفاض تحديد مساحة الأرض الدنيا المطلوبة للتفريق بين الجزر والصخور وبخاصةٍ أن الأخيرة لا تتمتّع بمنطقةٍ اقتصادية خالصة أو جرف قاري. على العكس من ذلك، تمنح المادة ١٢١ (٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجزر نفس حقوق البر الرئيسي باستثناء ما نصت عليه الفقرة(٣)، البحر الإقليمي territorial sea والمنطقة المتاخمة contiguous zone والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. وإذا ما التزمت الدول والمحاكم حرفيّة القانون يصبح باستطاعة الجزر إنشاء منطقة بحرية مماثلة لتلك الناتجة عن البر الرئيسي، لكن الممارسة الفعلية تنحرف إلى حدّ كبير بعيدًا من هذه القاعدة القانونية. فقيمة الجزر، التي اعتُبرت مصدر ثروة في يوم من الأيام، أخذت بالتضاؤل بشكلٍ متزايد في القانون الدولي، وبخاصةٍ الجزر التي تقع ضمن خط الوسط وبعيدًا من الساحل.

على الرغم من عدم تعديل النصوص القانونية إلا أن المحاكم جرّدت الجزر تدريجيًا من عدد من الامتيازات. فعند مقارنتها بالأرض البرية land territory المحاذية لا يتم منح الجزر الصغيرة سوى أهمية ثانوية. أما الجزر الواقعة بعيدًا من الساحل، فتأثيرها ضئيل في ترسيم الحدود البحرية ما يدفع إلى الاستنتاج بأن حجم الجزيرة يمكن أن يكون عاملًا ذا صلة كما موقع هذه الجزيرة. هكذا خلال عقود قليلة لم تعد الجزر، وبخاصةٍ الصغيرة منها، تُعطى سوى تأثيرات منخفضة مقارنة بالأرض اليابسة على الرغم من استمرار الجزر–الدول Island-states والبلدان المتمتعة بجزرٍ ذات أهمية استراتيجية بالاحتجاج حيث نحت قرارات محكمة العدل الدولية وغيرها من الهيئات القضائية باتجاه مؤيّد للبر الرئيسي ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن هذا سيتغيّر في المستقبل. وفي هذا

٥- UNCLOS, supra note 5, art. 121, para. 1.

السياق من المهم الارتكاز على الأوراق البحثية لعددٍ من الباحثين في مجال الجزر وحقوقها، مثل المقاربة المنهجية القيّمة لهيونغ جانغ Heeyong Jang في موضوع حقوق جزر "تاكاشيما/دوكدو Takeshima/Dokdo" و"سينكاكو/دياويو Senkako/Diaoyu" المتنازع عليها[٦] بين اليابان وكل من الصين وكوريا الجنوبية، من أجل الاستفادة منها والبناء عليها لتعزيز موقف لبنان التفاوضي.

٢- الجزر وخط الأساس المستقيم

تتعارض قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحكم خط الأساس مع خط الأساس الفعلي الذي تطالب به الدول الساحلية، لا سيّما حين تتضمّن الخطوط الساحلية جزرًا. يعود هذا التفاوت جزئيًا إلى التطوّر الجوهري للأعراف Norms المعمول بها بما يتعلق بالجزر القريبة من الساحل. غالبًا ما تكون الخطوط الساحلية بعيدة كل البعد عن كونها مستقيمة وغير متعرّجة undented ويؤدي وجود الجزر Islets والصخور إلى تفاقم معضلات التحديد الدقيق لخطوط الأساس. تعمد البلدان ذات الخط الساحلي غير النظامي irregular shoreline في كثير من الأحيان، إلى المطالبة بخطوطٍ أساس مستقيمة بما يتجاوز الهامش المسموح به في المعايير الدولية. من أجل المطالبة بمزيدٍ من الحقوق، تتمسّك هذه الدول الساحلية بصلاحية الجزر الصغيرة أو الصخور، التي لا تقع في الجوار المباشر للبر الرئيسي، لاعتمادها كنقاطٍ أساس base points ما يؤدي إلى تداخل مناطقها البحرية مع المناطق التي تطالب بها، بشكلٍ قانوني، دول مجاورة.

في قضية "مصائد الأسماك"، وبصرف النظر عن التمسّك بالملكية التاريخية للمياه الإقليمية أو الداخلية، اعتبرت محكمة العدل الدولية الجزر الطرفية fringing islands جزءًا لا يتجزّأ من الساحل وعمدت إلى قياس خط الأساس انطلاقًا من الخط الخارجي لـ"Skjaergaard". هكذا اعتُمدت الجزر، الواقعة على طول المحيط الخارجي outer perimeter للنرويج والتي تبعد أكثر من اثني عشر ميلًا بحريًا من

٦- Heeyong Daniel Jang, Diminishing Role of Islands in Maritime Boundary Delimitation: Case Studies of Dokdo/Takeshima Island and The Senkaku/Diaoyu Islands, University of Hawai'i Law Review 139, 2013.

الأرض الثابتة كنقاطٍ أساس ما سمح لها بالمطالبة بمساحةٍ بحرية شاسعة مقابل الجزر لناحية البر landward كمياهٍ داخلية internal waters مع توسيع المناطق البحرية maritime zones ناحية البحر seaward. حدّدت القضية المذكورة أعلاه، والتي تم تضمينها لاحقًا في المادة ٤ من اتفاقية جنيف المتعلقة بالبحر الإقليمي، ثلاثة معايير رئيسية لتحديد خط الأساس المستقيم المناسب بحيث يجب أن[٧]:

١- لا يبتعد الخط بشكلٍ ملموس عن الاتجاه العام للساحل.

٢- تكون المنطقة البحرية الواقعة ضمن الخطوط مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجال الأرضي land domain كشرطٍ لخضوعها لنظام المياه الداخلية.

٣- تؤخذ المصالح الاقتصادية الخاصة بالمنطقة المعنية في الاعتبار، وهي المصالح التي يتّضح واقعها وأهمّيتها من خلال الاستخدام المطوّل.

انطلاقًا من هيولية المعايير القضائية المتعلقة بخط الأساس المستقيم، ومن رفض المحكمة اعتبار قاعدة العشرة أميال كقانونٍ دولي عرفي international customary law، سُمِح للدول الساحلية بتحديدٍ غير متجرّد وغير موضوعي لخط الأساس الخاص بها من خلال تقييم الظروف المحلية التي تملي هذا الاختيار. ففي غياب معادلة حسابية دقيقة تسمح بتعيين خط الأساس بشكلٍ صحيح ما يزال تحديد خط الأساس، في الواقع، عملًا غير متجرّد. لحظت المحكمة كذلك أن هذه المقاربة تم تعزيزها من خلال ممارسة ثابتة وطويلة بما فيه الكفاية، في مقابل ما اعتبرته الحكومات من واقع أنها لم تجدها متعارضة مع القانون الدولي[٨]. فبإعلانها أن الممارسة النرويجية مقبولة بموجب القانون الدولي العرفي، شجّعت المحكمة الدول الأخرى على إعلان خطوط الأساس على النحو الذي تراه مناسبًا وفي بعض الأحيان من خلال الاستيلاء على الجزر البعيدة التي تسمح بتبرير خطوط أساس متطرفة excessive baselines. إن رَفْض ما يسمى بقاعدة الساحل coastline rule، أي أن خط الأساس يجب أن يتبع الخط

٧- Convention on the Territorial Sea and Contiguous Zone art. 4, Apr. 29, 1958.

٨- Fisheries Case, (U.K. v. Nor.), 1951 I.C.J. 138.

الساحلي الفعلي إلا في حالة المياه الداخلية، أوصل إلى مطالبات غير منطقية من جانب عدد من البلدان. استُعملت الجزر، في هذه المرحلة، كنقاطٍ أساس للأرض الثابتة من أجل تبرير صحة اعتماد خطوط أساس طويلة بشكلٍ غير متناسب.

خضعت السوابق القضائية التي تحكم خطوط الأساس المستقيمة، انطلاقًا من الجزر الأكثر بعدًا عن الساحل عندما يتبع الخط الاتجاه العام لهذا الساحل، لتحوّلٍ كبير لاحقًا حيث تم استبدال التقدير الذاتي في تقييم الظروف المحلية من قبل الدولة الساحلية بمعايير أكثر موضوعية. ففي قضية قطر/البحرين[٩]، زعمت البحرين بأن كتلة جزر "حوار" تشكل نقاط أساس ذات صلة relevant base points بالنسبة إلى خط الأساس المستقيم وفقًا لتحديد ذاتي لمصالحها الاقتصادية الخاصة[١٠]. شجبت المحكمة صراحةً تطبيق ذاتية المعايير بدلًا من عدد من الشروط التي يجب أن تطبّق بشكلٍ محدود. بعبارةٍ أخرى، يحقّ لأي بلد الحصول على خطوط أساس مستقيمة إذا كان الخط الساحلي متعرّجًا ومتقطّعًا بقوةٍ، أو في حال وجود هامش من الجزر على طول الساحل وفي قربه الملاصق[١١] وليس عند وجود مناطق بحرية معيّنة، واقعة ضمن خطوط الأساس هذه، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجال الأرضي[١٢]. وبناءً عليه، قضت المحكمة بأن البحرين لا تستطيع تطبيق طريقة خط الأساس المستقيم على جزيرة "قطعة جرادة".

في قضية "البحر الأسود"، أعادت محكمة العدل الدولية التأكيد بأن جزيرة واقعة على بعدٍ قبالة الساحل لا تكفي لتشكيل نقطة أساس[١٣]. وبذلك، خفّضت قضية "البحر الأسود" من قيمة الجزر البعيدة من الساحل كون اعتبار جزيرة "الثعابين" Serpents' island جزءًا ذا صلة من الساحل بمثابة إدخال عامل خارجي على ساحل أوكرانيا بحيث تكون النتيجة إعادة تشكيل قضائي للجغرافيا judicial refashioning of geography، وهو ما لا يسمح به القانون

٩- Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v. Bahr.) 2001 I.C.J.

١٠- Id. 40,32.

١١- UNCLOS, supra note 5, art. 7 (1).

١٢- Fisheries Case (U.K. v. Nor.), 1951 I.C.J. 116, 133 (Dec. 18).

١٣- Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Ukr.), 2009 I.C.J. 62, 149 (Feb. 3).

ولا الممارسة في ترسيم الحدود البحرية. تمثّل هذه القضية المدى الذي قطعته محكمة العدل الدولية منذ قضية "مصائد الأسماك" فبدلًا من تبنّي معايير غير محدّدة تمنح الجزر أهمية كبيرة في رسم خط الأساس المستقيم، تجاهلت المحكمة الجزر التي لا تحاذي الساحل مباشرة. باختصارٍ، فإن قاعدة القرب الجغرافي تمنع الاختيار التعسّفي للجزر والصخور وغيرها من ارتفاعات الجَزْر الصغيرة de minimis tide elevations الأخرى البعيدة من الشاطئ كنقاطٍ أساس.

ومع ذلك، يبقى عدم تحبيذ الاتجاه للتحديد الذاتي لخطوط الأساس المستقيمة نظريًا أكثر من كونه واقعًا ملموسًا. تصرّ المحاكم الدولية على تطبيق أكثر صرامة لقاعدة خط الأساس المستقيم، حين يكون الخط الساحلي متعرّجًا ومتقطّعًا بقوةٍ، أو في حال وجود جزر متناثرة على طول الساحل في جواره المباشر. لكن لسوء الحظ، يُحجم هذا المعيار عن توضيح الجوانب النظرية والعملية للمعضلة: من غير الواضح ما هو العمق المطلوب لـ "عميقٍ"، كم هو عدد الجزر في "هامش" من الجزر، ما المقصود بـجزيرةٍ، ومدى القرب في قرب الشاطئ. بأي حال من الأحوال، لم تتوصل الدول والمحاكم الدولية والخبراء إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا. فلغرض قياس تأثير الجزر في ترسيم الحدود، يمكن استخلاص مُسَلَّمتَين:

لا يبدو أن الصخور أو الجزر الصغيرة، تصلح كنقاط أساس في تحديد خط الأساس المستقيم، حتى لو تم استيفاء الشرط الجغرافي الأولي والشروط المسبقة الأخرى. فالمادة ٧ (١) تشير على وجه التحديد إلى الجزر، أي المختلفة عن الصخور المحددة في المادة ١٢١ (٣).

يجب أن يُفسّر مصطلح الجوار المباشر على أنه لا يعني أكثر من مسافة البحر الإقليمي انطلاقًا من حدّ المياه المنخفضة low-water mark، أي ما لا يزيد عن اثني عشر ميلًا باتجاه البحر من الشاطئ وذلك انطلاقًا من الأرض الثابتة والحافة الداخلية للجزر موضوع البحث، بما يتوافق مع المادة ١٣ (١) من اتفاقية قانون البحار التي تسمح باستخدام ارتفاعات الجَزْر low-tide elevations الواقعة

كليًا أو جزئيًا على مسافة لا تتجاوز عرض البحر الإقليمي من البر الرئيسي أو من الجزر[١٤] كخط الأساس.

٣- الجزر والبر الرئيسي

غالبًا ما تُنافِس الجزر البر الرئيسي على الموارد البحرية الساحلية. ترتكز هذه الجزر، وبعض منها جزر-دول، من أجل دعم حقوقها في المناطق البحرية، على المادة ١٢١ (٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تنصّ بوضوحٍ على حقّ الجزر بنفس البحر الإقليمي، المنطقة المتاخمة، المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الممنوح لباقي الأراضي البرية. يشير هذا التعريف، عند التطبيق الحرفي، إلى أن موقع الجزيرة أو طول خطها الساحلي أو أي اعتبارات خاصة أخرى ليس لها تأثير في ترسيم الحدود البحرية. أما إذا تداخلت مناطقها مع المناطق البحرية الخاصة بالبر الرئيسي أو بغيرها من الجزر، فيجري بكل بساطة اقتسامها بالتساوي.

ومع ذلك، فإن ممارسات الدول والاجتهاد القضائي بشأن تعيين الحدود البحرية تنص على أنه يمكن وصف أثر الجزر، بالعودة إلى خصائصها المختلفة، بالمحدود أو المعدوم في عملية ترسيم الحدود. فقد أضرّت قضية ليبيا/مالطا بشكلٍ كبير بالحقوق الممنوحة للجزر-الدول عندما تتعارض مناطقها البحرية مع الأرض الثابتة، حيث دعمت الافتراض القائل بوجوب تعديل خط الوسط بين الدولة-الجزيرة والبر الرئيسي لصالح الأخير. قضت المحكمة بأن طول الساحل هو ظرف وثيق الصلة pertinent circumstance في تقييم نسب التناسب ratio of proportionality في معرض تعديل خط الوسط الأولي لغرض تعيين حدود الجرف القاري[١٥]. المبدأ الأساسي هو أن المساواة في السيادة ليست مطلقة في ما يتعلق بتعيين الحدود البحرية: من الواضح أن وجود استحقاقات متساوية، بحكم القانون ومن حيث المبدأ،

١٤- UNCLOS, supra note 5, art 13 (1).

١٥- Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J. 13 (June 3).

للدول الساحلية، لا يعني المساواة في مدى الجرف مهما كانت ظروف المنطقة. وبذلك لا يمكن استبعاد الاستناد بصورةٍ مسبقة إلى طول السواحل كظرفٍ ذي صلة[١٦]. بدلًا من ذلك، يبدو أن الفرضيّة الأساس المعتمدة هي أنه كلما زاد طول الساحل، زادت المنطقة البحرية وهذا المعيار هو دليل ظاهر على التحيّز ضد الجزر في ضوء واقع أن الجزر، وهي قطع أرض شبه قارية sub-continental pieces of land، عادة ما تكون أصغر حجمًا إلى حدّ كبير وبالتالي تتمتّع بطول ساحل أقصر مقارنة بالأرض الثابتة. فالمحكمة لم تتجاهل جزيرة "فلفيلة" المالطية غير المأهولة فقط، في مثال آخر على كيفيّة تجاهل كيان بحري ثانوي minor maritime features في سبيل تكوين خط وسط عادل، بل عمدت إلى مقارنة طول السواحل ذات الصلة relevant coast لتحريك خط الوسط نحو مالطا. بعد رسم خط الوسط الأولي، وجدت المحكمة ضرورة تعديله على ضوء الظروف ذات الصلة relevant circumstances للمنطقة، أي التباين الكبير بين أطوال سواحل الأطراف قيد النظر والمسافة بين هذه السواحل بالإضافة إلى تموضع نقاط الأساس التي تحكم أي خط متساوي البعد equidistance line والسياق الجغرافي العام[١٧] تركت قضية ليبيا/مالطا سؤالًا معلّقًا حول ما إذا كانت وضعية مالطا كجزيرة–دولة مستقلة أمرًا ذا صلة وفي هذه الحالة إلى أي مدى.

أما في التحكيم الكندي/الفرنسي بشأن جزر "سانت بيير" و"ميكلون" الفرنسية الواقعة على الساحل الكندي طُلب من هيئة التحكيم تحديد وضع اثنتَين من الجزر الفرنسية الصغيرة تقعان على بعد اثني عشر ميلًا بحريًا من الساحل الكندي. زعمت كندا بأن لها تأثيرًا جزئيًا فقط، بينما ضغطت فرنسا من أجل استخدام خط متساوي البعد يمنحها تأثيرًا كاملًا. طبقت اللجنة مبدأ التناسب لمنح الجزر قيمة مخفّضة، وتحديدًا منطقة اقتصادية خالصة محدودة

١٦- Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J. 54 (June 3).

١٧- Id. 78.

وجيبًا جزئيًا باتجاه الغرب[١٨]. بشكلٍ مماثل إلى حد كبير لقضية ليبيا/مالطا، تم اختزال حقوق الجزر الفرنسية بشكلٍ كبير عندما تعارضت مع البر الرئيسي.

في قضية نيكاراغوا/كولومبيا، واجهت المحكمة مسألة مماثلة تتعلق بوجود العديد من الجزر الكولومبية داخل المناطق البحرية التابعة لنيكاراغوا. اعتُمدت "سان أندريس" و"بروفيدنسيا" و"سانتا كاتالينا"، وهي ثلاث جزر كبيرة نسبيًا، كنقاطٍ أساس تم من خلالها رسم خط الترسيم المؤقت. اتّبعت المحكمة مجرى قضية ليبيا/مالطا بمقارنة التباين الضخم في الطول بين الساحل الكولومبي ذي الصلة وساحل نيكاراغوا. أصبح عدم التناسب، البالغ حوالى ٨,٢:١، دافعًا رئيسيًا للمحكمة نحو تعديل الخط المؤقت باتّجاه البحر بعيدًا عن شاطئ نيكاراغوا. علاوة على ذلك، رأت المحكمة أن الأثر على نيكاراغوا الناتج عن عدد قليل من الجزر الكولومبية الصغيرة والتي ليست ساحل بر رئيسي متواصل هو اعتبار ذو صلة relevant consideration يتطلب تعديل خط الوسط المؤقت أو تحويله من أجل الحصول على نتيجة عادلة[١٩].

بالتالي يبدو أن مبدأ التناسب قابل للتطبيق حتى في غياب صيغة دقيقة حيث تعمد المحاكم غالبًا إلى رسم خط متساوي البعد مؤقت ومن ثم ضبط الخط لغير صالح الجزيرة، وبنسبةٍ أكبر إذا لم تكن الجزيرة دولة مستقلة، اعتمادًا على طول ساحلها.

٤- الجزر وخط الوسط

قرّرت هيئة التحكيم في قضية "جزر القنال" أن الحدود الأولية للجرف القاري هو خط الوسط [٢٠] على الرغم من وجود "جزر القنال" المنفصلة جغرافيًا عن المملكة المتحدة والتي تقع داخل خليج على ساحل النورماندي الفرنسية. فعند تحديد الحدود البحرية، تهيمن الأرض على البحر حتى عندما تكون الجزيرة أقرب

١٨- The Canada-France Maritime Boundary Case: Drawing a Line Around St. Pierre and Miquelon Published online by Cambridge University Press 27 February 2017.

١٩- Territorial and Maritime Dispute (Nicar. v. Col.), 2012 I.C.J. 1, 215 (Nov. 19).

٢٠- Channel Islands Arbitration (1979).

إلى الدولة المجاورة. واستطرادًا فإن وجود الجزر داخل الحدود البحرية لدولةٍ مجاورة، لا يغيّر الموقع العام لخط الوسط حيث أن القاعدة التقليدية هي كون الجزر، على الرغم من المادة ١٢١ (٢) من اتفاقية قانون البحار، عاجزة عن المطالبة بأكثر من جيب بحري إقليمي. علاوة على ذلك، يحقّ للدولة المواجهة أو الملاصقة تعديل خط الوسط للتعويض عن المنطقة المفقودة. تتردّد المحاكم في إعطاء الجزر التأثير الكامل، تطبيقًا لمبدأ الحلّ المنصف equitable solution، لأن القيام بذلك من شأنه أن يؤثّر في المنطقة البحرية بشكلٍ يضرّ بشدةٍ دول البر الرئيسي ذات السواحل الطويلة[٢١]. ففي هذه القضية مُنحت الجزر حزامًا بعرض اثني عشر ميلًا بحريًا، بينما تم تعديل خط الوسط بما يتناسب مع تعويض المساحة التي خسرتها فرنسا.

توضح هذه الحالة كيفية التعامل مستقبلًا مع هذه الجزر، فعلى عكس البر الرئيسي، الذي يحقّ له بمناطق خارج البحر الإقليمي، لا تملك هذه الجزر إلا حقًا منقوصًا بشكلٍ ملحوظ تبعًا لقاعدة اقتصار البحر الإقليمي على ١٢ ميلًا بحريًا فقط. فمن المرجّح، في الحالات المشابهة، أن تدعم المحكمة مسارًا من ثلاث خطوات:

أ- رسم الحدود الأولية على الخط المتساوي البعد بين السواحل.

ب- منح الجزر جيوبًا بعرضٍ لا يتجاوز ١٢ ميلًا بحريًا.

ج- تعويض الدولة المجاورة، انطلاقًا من خط الوسط، مساحة تتناسب مع تلك التي خسرتها لصالح الجزر.

لنفس الأسباب، فإن القيمة القانونية للجزر التي تقع فيها الجزيرة داخل منطقتها البحرية بعد رسم خط متساوي البعد مؤقت، تتضاءل بشكلٍ كبير حيث يمكن ملاحظة تحوّل كبير ضد منح الجزر قيمة قانونية متساوية مع البر الرئيسي في هذه الحالة أيضًا.

في قضية تونس/ليبيا، أكّدت محكمة العدل الدولية مجدّدًا الاتجاه إلى إعطاء

٢١- Convention on the Continental Shelf, art. 6(2), Apr. 29, 1958.

تأثير جزئي للجزر التي تقع بالقرب من الساحل[٢٢]. فوجود الجزر ضمن الخط المتساوي البعد المؤقت لدولتها، هو اعتبار خاص، وليس عاملًا حاسمًا يمكن أن يغير بشكلٍ كبير موضع خط الوسط. يشير الحكم إلى أن لتلك الجزر تأثيرًا ضئيلًا في الخط المتساوي البعد. في الواقع، يأتي رفض المحكمة أن يكون لجزيرة "فلفيلة" الصغيرة تأثير غير متناسب في الخط المتساوي البعد ليؤكّد الاتجاه المستمرّ لتأكيد عدم التأثير الكبير لوجود الجزر في تشكيل خط الوسط.

على الرغم من تأييد المحكمة مبدأ تعديل خط الوسط على ضوء الظروف الخاصة، بما فيها الجزر، في قضية قطر/البحرين إلا أنه لم يسمح للجزر إلا بتأثير جزئي فقط. فعمومًا كلّما كانت الجزيرة أبعد باتّجاه البحر، يصبح التأثير أكثر جزئية بسبب زيادة احتمال تشوّه خطوط الترسيم distortion of the delimitation lines.

التناقض بين المادة ١٢١ (٢) من اتفاقية قانون البحار والاجتهاد القضائي الحديث حول أهميّة الجزر واضح، بالإضافة إلى كون انخفاض تأثير الجزر مرتبطًا طردًا مع حجمها وعكسًا مع بُعدها عن الساحل. ففي قضية "البحر الأسود"، أعلنت المحكمة بأنها قد تقرّر في بعض الأحيان عدم أخذ الجزر الصغيرة جدًا بعين الاعتبار أو قد تقرّر عدم منحها حقّها الكامل في المناطق البحرية، إذا كان لهذا الأمر تأثير غير متناسب في خط الترسيم قيد النظر[٢٣]. فجزيرة "الثعابين" لم تحرم من إنشاء منطقة بحرية فقط، ما عدا بحر إقليمي بعرض اثني عشر ميلًا بحريًا، ولكن تم التأكيد أيضًا بأنها غير ذات صلة في رسم الحدود البحرية بين الدولتَين حيث أشارت المحكمة إلى البعد عن الساحل كعاملٍ حاسم في عدم اعتبارها نقطة أساس. ونظرًا لوقوع الجيب البحري الإقليمي داخل المنطقة البحرية للدولة الساحلية، لم يتم تعديل الخط الوسطي لاحتساب المنطقة المكوّنة. نتيجة لذلك، فإن الحقوق التي يمكن للدولة الساحلية

٢٢- Case Concerning the Continental Shelf (Tunisia/Libyan Arab Jamahiriya), 1982 I.C.J. (Feb. 24).

٢٣- Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Urk.), 2009 I.C.J. 62, 185 (Feb. 3).

المطالبة بها عن طريق جزيرة، واقعة من جهتها نسبة إلى خط الوسط، محدودة إلى حدّ كبير. بالإضافة إلى ذلك، تجنّب الحكم في قضية البحر الأسود مسألة كون جزيرة "الثعابين" تندرج تحت المادة ١٢١ (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بل قضت بأن البحر الإقليمي بعرض اثني عشر ميلًا بحريًا، الذي تم منحه لها، لم يكن بسبب وضعها كجزيرةٍ وإنما بسبب الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الدولتَين.

وبذلك تتماثل القاعدة المعمول بها عندما تقع الجزيرة في اتّجاه اليابسة من خط الوسط وبعيدة جدًا ليتم اعتبارها جزءًا من الساحل مع المعمول به في الحالة السابقة.

٥- الجزر والدول المتلاصقة

تقسم عملية ترسيم حدود المناطق البحرية بين دولتَين متلاصقتَين إلى جزأَين، يتعلق الأول بالبحر الإقليمي المنضوي تحت المادة ١٥ والثاني متعلّق بتقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بموجب المادة ٧٤ من قانون البحار[٢٤]. على الرغم من الاختلافات الواضحة في النص، فإن روحية هاتين المادتَين هي نفسها: يسعى كلاهما إلى اشتراط خط وسط أو خط منصف equitable line في سبيل الوصول إلى حل عادل[٢٥]. لكن الخط العادل لتقسيم البحر الإقليمي لا يمتدّ بالضرورة ليشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة. أما وجود جزيرة منفصلة عن خط الأساس بالقرب من الساحل فهو تعقيد إضافي لكن القاعدة البديهية هي أن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي الأكبر، لن تتأثر حتى لو أُعطيت الجزيرة تأثيرًا مهمًا على ترسيم حدود البحر الإقليمي.

في قضية "خليج البنغال"، واجهت المحكمة مسألة جزيرة "سانت مارتن" البالغة مساحتها حوالى ٨ كيلومترات مربعة والتي تقع على بعد حوالى ٦,٥ ميلًا بحريًا جنوب غرب نهاية الحدود البريّة لبنغلاديش. على الرغم من أن الجزيرة تتبع

٢٤- UNCLOS, supra note 5, arts. 15, 74.

٢٥- Id. arts. 15, 75.

بنغلاديش، فهي أقرب إلى ساحل ميانمار فيما تقع داخل البحر الإقليمي لكلا الدولتَين. خلصت المحكمة إلى أن جزيرة "سانت مارتن" هي كيان بحري مهمّ يستحقّ التأثير الكامل في رسم خط ترسيم حدود البحر الإقليمي بالنظر إلى مساحتها وعدد سكّانها واقتصادها [٢٦]. مع ذلك، ينقلب الوضع تمامًا في ما وراء أقصى نقطة خارجية beyond the outermost point من البحر الإقليمي للجزيرة. قامت المحكمة بالموازنة بين حق جزيرة متوسطة الحجم وغير ممكن تجاهلها في إنشاء المناطق البحرية من جهة وتطبيق مبادئ الإنصاف بالنظر إلى طول ساحل كل من الدولتَين من جهة أخرى. فالأول يسود على الثاني في ما يتعلق بالبحر الإقليمي أي اعتبار أن التأثير غير المتناسب على خط الوسط للعلاقة الساحلية المهيمنة dominant coastal relationship مقبول لإعطاء التأثير الكامل لكيان بحري مهمّ في البحر الإقليمي ولكن العكس هو الصحيح بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخالصة وتحديد الجرف القاري.

فيما أيدت مقاربة الظروف ذات الصلة، رفضت المحكمة اعتبار جزيرة "سانت مارتن" ظرفًا ذا صلة بمجرد الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية الإقليمية. فوفق إدعاء ميانمار، إذا تم إعطاء جزيرة "سانت مارتن" تأثيرًا كاملًا في ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، سيؤدي ذلك إلى إنشاء منطقة بحرية لبنغلاديش لا تقلّ عن ١٣،٠٠٠ كيلومتر مربع في إطار ترسيم الحدود بين الكتل القارية وهو أمر غير متناسب بشكلٍ كبير. إذ بينما يمكن لجزيرةٍ ما أن تكون ظرفًا ذا صلة بترسيم البحر الإقليمي بين دولتَين متجاورتَين، فإن قضية خليج البنغال تشير إلى أنه من غير المحتمل أن تشكّل الجزر، حتى متوسّطة الحجم منها، ظرفًا ذا صلة لتغيير خط الوسط بشكلٍ جوهري في ما وراء حدود البحر الإقليمي.

٦- تأثير الجزر التافهة

ظل غموض المادة ١٢١ من اتفاقية البحار مصدرًا دائمًا للخلافات السياسية والأكاديمية. ففي الواقع، يثير هذا النص العديد من التساؤلات: هل يمكن أن

٢٦- Delimitation of the Maritime Boundary between Bangladesh and Myanmar in the Bay of Bengal (Bangl. v Myan.), Case No. 16, Judgment of Mar. 14, 2012, 152.

تُعتبر منارة ما بمثابة سكن بشري؟ وما العلاقة بين حجم الصخرة والشرطَين في الفقرة ٣ من المادة ١٢١؟ ومع ذلك، وبالرجوع إلى قانون البحار، يمكن بالتأكيد استنتاج:

أ– إن مساحة الجزء البارز من اليابسة عن المحيط هو معيار صالح لقياس قابليّة السكن وتوافر الموارد. فكلّما صَغُر حجم الجزيرة، انخفضت إمكانية سكن الإنسان ودعم النشاط الاقتصادي كما يُستخلص من أثر مساحة جزيرة "سانت مارتن"، في قضية "خليج البنغال"، في إعطائها التأثير الكامل في تعيين حدود البحر الإقليمي.

ب– إن الاكتفاء الذاتي، الذي يشير إلى وجود سكان وإنتاج، هو دليل قطعي يدعم التصنيف كجزيرةٍ بدلًا من صخرة.

تبقى الحقوق الممنوحة للجزر التافهة de minimis islands هامشية عند اعتبارها مصدرًا للمناطق البحرية بحدّ ذاتها وعند التعارض مع مساحة أرضية أكبر حيث أن الكيانات البحرية التافهة غير واعدة كمصادرَ مستقلة للحقوق. تلتزم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصمت بشأن مسألة الحق ببحرٍ إقليمي، أما المنطقة الواقعة خارج البحر الإقليمي فهي قضية مختلفة لأن هناك نصًا صريحًا في المادة ١٢١ (٣) على أن الصخور لا يجوز لها إنشاء منطقة اقتصادية خالصة.

هذه الكيانات التافهة، رغم محاولة بعض الدول الاستيلاء على مساحات شاسعة من المحيط عن طريقها، ليست عاجزة عن إنشاء مناطق اقتصادية حصرية فقط إنما هناك إجماع متزايد بين المحاكم الدولية على استبعاد الكيانات البحرية الصغيرة في حالات ترسيم الحدود. أما في حال أعطت هذه الجزر، غير الصالحة للسكن وغير المأهولة، تأثيرًا غير متناسب في خط الحدود، عندئذٍ يتم تجاهلها تمامًا كما جرى في قضية البحرين/قطر بما يتعلق بـ "قطعة جرادة"، وهي جزيرة صغيرة جدًا غير مأهولة ومن دون أي نباتات يبلغ طولها ١٢ مترًا وعرضها أربعة أمتار في حالة المدّ ولا يمكن اعتبارها

متمتّعة بالوضع القانوني لجزيرةٍ على النحو المنصوص عليه في اتفاقية العام ١٩٨٢. فالسماح باستخدام خط المياه المنخفضة الخاص بها لتحديد نقطة أساس في عملية رسم الخط المتساوي البعد، وإذا ما تم اعتماد هذا الخط كخط ترسيم، سوف يؤدي إلى إعطاء تأثير غير متناسب لكيانٍ بحري تافه[٢٧]. من الواضح بالتالي أن الكيانات البحرية التافهة الشبيهة بالصخور، سواء اعتُبرت جزرًا أم لا، ليست ذات صلة عند رسم خط الوسط بين ساحلَين مهيمنَين.

تتعارض معالجة النتوءات غير الصالحة للسكن في المحيط أيضًا بشكلٍ كبير مع مبدأ التناسب. على الرغم من أنها قد تُنشئ بحرًا إقليميًا خاصًا بها، إلا أن الحقوق المنبثقة من سواحلها الضئيلة نسبيًا تتقزّم مقارنة بالبر الرئيسي أو الجزر ذات السواحل الكبيرة. فالمادة ١٢١ (٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأيضًا قاعدة التناسب التي تم تبنّيها في حالة ليبيا/مالطا، تجعل هذه الجزر غير ذات صلة في ترسيم الحدود البحرية.

٧- مقاربة النزاعات والحالة اللبنانية

خَطَت القوانين والأحكام الدولية خطوات كبيرة منذ الصراع التاريخي المفتوح بين أنصار البحر المغلق mare closum، وبخاصةٍ بين مملكتَي إسبانيا والبرتغال، والبحر المفتوح mare liberum الذي نظّر له هوغو غروتيوس Hugo Grotius (1583–1654) والجدال المعاصر بين أنصار الخط المتساوي البعد وأنصار مبدأ العدالة equitable principle الذي شهدته المؤتمرات الدولية ما أدّى بالنهاية إلى تسوية سمحت بصدور قانون الأمم المتحدة للبحار في العام ١٩٨٢. فترسيم الحدود وفق الخط المتساوي البعد يؤمّن حلًا علميًا لا مجال للاختلاف على حسن تطبيقه، لكن في المقابل نادرًا ما أتت نتائجه عادلة بسبب تأثيرات غير متناسبة على الخط المتساوي البعد لمميّزاتٍ جغرافية معيّنة، كالرؤوس promontories والجزر، ما يؤدي إلى حلول غير عادلة. أما مبدأ العدالة الذي دخل ميدان الترسيم البحري مع إعلان الرئيس

٢٧- Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v. Bahr.), 2001 I.C.J. 219.

الأميركي هاري ترومان في العام ١٩٤٥، فيستند بشكلٍ أساسي على تطبيق قاعدة التناسب proportionality rule في تقسيم المناطق البحرية وصولًا إلى حل عادل. لكن هذا المنحى يبقى قاصرًا عن إنتاج بنية نظامية واضحة يتحقق من خلالها الإنصاف، بسبب فردانية unicum كل قضية، نتيجة التنوع الكبير للسمات الجغرافية لكل حالة ترسيم بحيث يصعب معها تعميم مبادئ ثابتة في إنشاء الحدود البحرية بين الدول.

يترك التناقض المشار إليه أعلاه حرية التقدير بيد المحاكم المختصة لاستحالة التوصل إلى قاعدة عامة. تسعى الأخيرة إلى تقسيم قضائي للمناطق البحرية يرتكز على:

- تحديد السواحل والمناطق ذات الصلة.
- تحديد الخط المتساوي البعد كنقطة انطلاق وفق المعطيات الجغرافية.
- تعديل الخط المؤقت تحت تأثير الظروف ذات الصلة.
- تطبيق قاعدة التناسب بحيث يكون الساحلُ ذو الصلة العاملَ الأساس في تحديد النتائج لا بعض النتوءات protrusions الثانوية البعيدة عن الشاطئ.

أ- تحديد السواحل ذات الصلة

تراجعت المقاربة المؤيدة لحقوق الجزر بالتزامن مع تغيّر ضمني، وإن جذري في قواعد ترسيم الحدود البحرية، فمع مرور الوقت، أصبح تحديد الساحل ذي الصلة الخطوة الأكثر أهميّة. يحدّد تكوين الساحل ذي الصلة خط الأساس، والإسقاط الأولي للمنطقة البحرية وكذلك التقسيم النهائي بعد تطبيق قاعدة التناسب. يتوقّف مدى وشكل المنطقة البحرية على جغرافية الساحل في بداية أي عملية ترسيم ونهايتها. فتُستخدم السواحل ذات الصلة لتحديد المطالبات المتداخلة بهذه المناطق في السياق المحدد للحالة والتحقّق، في المرحلة الثالثة والأخيرة في عملية ترسيم الحدود، من وجود عدم تناسب في نسب أطوال السواحل لكل دولة والمناطق البحرية الواقعة على كلا الجانبَين من خط الترسيم. كما يخضع الخط المتساوي البعد المؤقت، المرسوم على أساس التكوين الساحلي، للتغيير في المرحلة النهائية

لضمان أن تتناسب المناطق البحرية إلى حدّ ما مع أطوال السواحل ذات الصلة كما جرى في قضية "البحر الأسود" حيث اعتمدت المحكمة منهجية من ثلاث خطوات لترسيم الحدود البحرية بين الدولتَين:

(١)- استخدمت المحكمة معايير هندسية موضوعية لتحديد نقاط الأساس، على طول السواحل ذات الصلة، في معرض رسم خطوط الوسط والخطوط المتساوية البعد للمناطق المتلاصقة والمتقابلة، على التوالي. فاعتبرت جزيرة "تسيغانكا Tsyganka" ذات صلة بشكلٍ خاص كون تأثير جزيرة ما يزداد عند ترسيم الحدود، في حال اعتبارها نقطة أساس لقربها من الأرض الثابتة فأصبحت بالتالي عاملًا حاكمًا في تحديد الخط المتساوي البعد. على نقيض ذلك، فإن جزيرة "الثعابين" الواقعة على بعد حوالى ٢٠ ميلًا بحريًا إلى الشرق من دلتا الدانوب بأوكرانيا، اعتبرت غير مناسبة كنقطة أساس وغير ذات صلة خلال عملية ترسيم الحدود.

(٢)- درست المحكمة الظروف ذات الصلة المحتملة[٢٨]، والتي قد تتطلب تعديل الخط المتساوي البعد المؤقت، أي التباين بين السواحل ذات الصلة، الطبيعة المغلقة للبحر الأسود، وجود "جزيرة الثعابين" والأنشطة الاقتصادية في المنطقة ولم تعترف بأي منها، ما يشير إلى أن الجزر الصغيرة لا تتمتّع بتأثيرٍ يُذكر في ترسيم الحدود مقارنة بساحل البر الرئيسي.

(٣)- نظرت المحكمة في ما إذا كان خط الترسيم المقترح سيؤدي إلى تفاوت كبير بالعودة إلى الأطوال الساحلية ذات الصلة وتقسيم المناطق الذي يلي ذلك[٢٩] إنّما لم تكن نسبة أطوال السواحل والمناطق ذات الصلة، وهي ١:٢٨ و١:٢١ على التوالي، غير متناسبة بشكلٍ يستدعي تعديل خط الترسيم. رسّخ الحكم المبدأ القائل بأن نسبة السواحل ذات الصلة يجب أن تقارب نسبة المناطق المحددة.

استخدمت قضيّة "خليج البنغال" عملية ترسيم الحدود ذات المراحل الثلاث أيضًا. اختارت المحكمة نقاط الأساس على السواحل ذات الصلة، ونظرت في الظروف ذات الصلة، وما إذا كان الخط المحدد يؤدي إلى تفاوت كبير بين نسبة

٢٨- Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Ukr.), 2009 I.C.J. 168 (Feb. 3).

٢٩- Id. 67.

الأطوال الساحلية المعنية ونسبة المناطق البحرية ذات الصلة المخصّصة لكلّ طرف[٣٠]. بعد تعديل الخط المتساوي البعد المؤقت لتعويض أثر القطع الناجم عن تقعّر سواحل بنغلاديش، شرعت المحكمة في التحقّق مما إذا كانت نسبة المساحات المخصّصة تعكس نسبة أطوال السواحل ذات الصلة.

وفق نفس الأسلوب، طُبّقت عملية ترسيم الحدود بمراحلها الثلاث في قضية نيكاراغوا/كولومبيا[٣١]. ونتيجة لذلك، سلّطت قضايا ترسيم الحدود الأخيرة، من قبل هيئات دولية رئيسية، الضوء على طول السواحل ذات الصلة كعاملٍ محدّد للنتائج، أما الجزر التي ليست جزءًا من الساحل ذي الصلة فسيكون تأثيرها ضئيلًا في مساحة المنطقة البحرية الناتجة عن الأرض الثابتة.

في الحالة اللبنانية، فإن جغرافية الشاطئ البسيطة نسبيًا، الخالية من النتوءات والتضاريس المتطرّفة عدا بعض الجزر قبالة طرابلس، تحتّم استعمال خط أساس عادي مع بعض خطوط مستقيمة قرب الجزر الشمالية. لا بدّ من الإشارة في هذا الإطار إلى أن العامل الأول في تحديد المناطق البحرية للدولة هو رسم خط أساس يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية لساحل هذه الدولة. ومن البديهي في هذه الحالة أن يتم تحديد نقطتَي البداية والنهاية لهذا الخط أَلَا وهي النقطة النهائية للحدود اللبنانية–السورية على البحر الأبيض المتوسط land terminus point بداية، أي خط وسط النهر الكبير الجنوبي، وانتهاء بالنقطة النهائية للحدود اللبنانية–الفلسطينية على البحر عند رأس الناقورة. وإذا كان لا بدّ من تحديد النقطة الأولى بالاتفاق بين الدولتَين اللبنانية والسورية، فإن لتحديد النقطة الأخيرة عقبات نتيجة الاختلافات بين التحديديَن اللبناني والإسرائيلي في غياب إمكان التوصل إلى حل مقبول من الطرفَين في المفاوضات التي تجري برعايةٍ أميركية وأممية.

ب- المنطقة ذات الصلة

من المهم في البداية تحديد المنطقة ذات الصلة في القانون الدولي. فمن جهة

٣٠- Delimitation of the Maritime Boundary between Bangladesh and Myanmar in the Bay of Bengal (Bangl. v Myan.), Case No. 16, Judgment of Mar. 14, 2012, 240.

٣١- Territorial and Maritime Dispute (Nicar. v. Col.), 2012 I.C.J.

يجب أن تقتصر المنطقة على حقوق الأطراف المتداخلة ذات الصلة بترسيم الحدود. ومن جهة أخرى يجب، وبشكلٍ صارم، أن تكون هذه المنطقة منطقة متنازع عليها حيث يمكن للطرفَين المطالبة بحقوق ملكية شرعية في حالة غياب أي طرف آخر.

بالعودة إلى الحالة اللبنانية، نظرًا لقلة تعقيدات الجغرافيا البحرية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، فإن تعيين المناطق ذات الصلة أمر بسيط وبخاصةٍ إذا ما تم تحديد الخط المتساوي البعد المؤقت بين الشاطئ اللبناني والشاطئ القبرصي من جهة وخط ترسيم مؤقت بين لبنان وفلسطين باعتماد طريقة علمية متعارف عليها من جهة أخرى. إن تحديد هذه الخطوط بصورةٍ نهائية يتطلّب أخذ الظروف ذات الصلة بعين الاعتبار والتوصل إلى اتّفاق مع الأطراف الأخرى.

ج- الظروف ذات الصلة

حدّدت المحاكم والهيئات القضائية الدولية الظروف ذات الصلة، غير الساحل والمنطقة ذات الصلة والجزر، التي يمكن أن يكون لها تأثير مطلق أو نسبي في خط الترسيم بحيث ظهر، على مرّ السنوات، توجّه عام لإعطاء الاعتبارات المتعلقة بالمعطيات الجغرافية الأسبقية على الاعتبارات الثانوية الأخرى. فالميزات الجغرافية تقع في جوهر عملية الترسيم، وتكوين الأرض يمثّل أساسًا للتحديد أكثر موضوعية من الاعتبارات السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية في حين أن السمات الجيومورفولوجية للأرض ليس لها تأثير في عناصر الجغرافيا الطبيعية ذات الصلة بترسيم الحدود البحرية. فمن الناحية العملية، الجغرافيا هي أساس المداولات القضائية في الغالب بحيث تحدّد بشكلٍ أساسي مدى ملاءمة المسافة المتساوية أو أي طريقة أخرى لتحديد الحالة المعيّنة. على سبيل المثال، يُعدّ تكوين الساحل عاملًا حاكمًا في تحديد الخط المتساوي أو خط الوسط كما يتم تقييم الاتجاه العام للساحل وشكله وطوله على وجه الإجمال للتأكد من التناسب الذي ليس إلّا التحقق النهائي من عدالة الترسيم المؤقت. وبناءً على ذلك، فإن هيمنة الجغرافيا تعتبر بمثابة

العمود الفقري لترسيم الحدود البحرية والتي لا يُسمح بالانحراف عنها إلّا في ظروف نادرة. لا يمنع ذلك إمكانية تعديل خط الوسط تبعًا لعوامل غير جغرافية كخطوط ترسيم الحدود القائمة على الرضى والتكافؤ الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر.

أما بالنسبة إلى الظروف ذات الصلة التي تؤثّر في المناطق البحرية اللبنانية، فعليًا يخلو الشاطئ الشرقي للمتوسط من التعقيدات الجغرافية التي يتحتّم أخذها بعين الاعتبار، كما جرى في قضية الكاميرون/غينيا[٣٢] حيث تمت دراسة تأثير تقعر الساحل Convex nature of the shoreline الأفريقي في المناطق البحرية للدولتَين. وإن كل ما يمكن أخذه بعين الاعتبار، كظروفٍ خاصة، هي بعض الكيانات البحرية الواقعة قرب السواحل السورية واللبنانية والفلسطينية: جزيرة "أرواد" السورية، جزر "النخيل" اللبنانية وصخرة "تخيليت" الفلسطينية.

وحيث أن موضوع ترسيم خط الحدود البحرية اللبنانية–السورية غير مطروح حاليًا، فإن الظرف الوحيد ذا الصلة الذي يجب تقدير تأثيره في هذه الحالة هو "تخيليت" مع الانتباه إلى تأثير المعايير المعتمدة في هذا السياق في ترسيم الحدود الشمالية، على الرغم من لجوء العديد من الدول والمحاكم الدولية إلى اعتماد معايير مختلفة في تقدير الظروف ذات الصلة للدولة نفسها كما جرى في قضايا ترسيم الحدود بين الولايات المتحدة وكندا[٣٣] وبينها وبين المكسيك[٣٤]. كما أن ازدواجية المعايير يمكن أن توجد في قضية واحدة مثل قضية "خليج ماين"[٣٥] بين الولايات المتحدة وكندا. بالإضافة إلى عدم وجود تعقيدات جغرافية فإن المنطقة تخلو من أي اعتبارات يمكن أن تشكل ظروفًا ذات صلة لغياب أي اعتبارات اقتصادية، اجتماعية أو حقوق ملكية entitlement rights.

٣٢- Cameroon v. Nigeria, Equatorial Guinea intervening, ICJ (2002).

٣٣- USA vs Canada.

٣٤- USA vs Mexico.

٣٥- Gulf of Maine case 1984.

د ـ تطبيق قاعدة التناسب والحل العادل

لطالما كانت فكرة التناسب عنصرًا مركزيًا في مفهوم العدالة. «...منذ العصور القديمة، اعتقد الفلاسفة وعلماء الأخلاق، واستطرادًا اللاهوتيون، بأن العدالة لا تعني المساواة الحسابية إنما المساواة في النسب والتناسب Ratios and proportions، ويبرز هذا الجانب في معرض التمييز بين العدالة التبادلية والتوزيعية...»[٣٦]. بذلك يكون مبدأ التناسب في صلب مفهوم الإنصاف في أثناء ترسيم الحدود البحرية أيضًا[٣٧]. بما أن مفهوم الإنصاف في ترسيم الحدود هو في الأساس مفهوم جغرافي، بمعنى أن الترسيم يهدف إلى تقسيم المناطق الجغرافية، فيترتّب على ذلك أن مفهوم التناسب الذي يحكم هذه المساواة يجب أن يستند حكمًا إلى معايير جغرافية. يُستشفّ من نص الأحكام الدولية وروحيتها بأن ساحل الدولة يشكل نقطة البداية لقياس حق الدولة في الولاية القضائية البحرية maritime jurisprudence أولًا والجوانب الأكثر أهمية في السواحل هي طولها وتكويناتها أو مواقعها النسبية تجاه المناطق البحرية المعنية ثانيًا.

إن الهدف من فكرة التناسب هي استعمالها كأداة تصحيح للنتائج غير المحقّة في سبيل تجنب الوصول إلى الترسيمات غير العادلة بشكلٍ مبالغ فيه[٣٨] والتي تنتج عن بعض الخصائص الجغرافية المعيّنة للسواحل geographical particularities of the coasts . إذا عدنا إلى المنهج المعتمد من قبل المحاكم الدولية نراه ينحو لاعتماد أسلوب المراحل الثلاث أي تحديد خط الترسيم المؤقت باتّباع إحدى الطرق العلمية المعتمدة وتحديد الظروف ذات الصلة وصولًا إلى المرحلة الثالثة والنهائية التي تفحص أثر هذه الظروف على الترسيم وتطبيق قاعدة التناسب في تحديد المناطق البحرية في المناطق ذات الصلة.

٣٦- Reuter, Quelques reflexions sur l'equite en droit international, Revue Belge de Droit International, at 173 quoted from ICJ Reports 1985, at 84 ,(1980).

٣٧- Diss. Op. of Judge Oda, Tunisia / Libya Case, ICJ Reports 1982, at 258.

٣٨- Delimitation of maritime boundaries between adjacent States Nugzar Dundua United Nations –The Nippon Foundation Fellow 2006-2007 p44.

في موضوع ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الفلسطينية تكمن المشكلة في "تخيليت" وهي كيان بحري تافه، لا يتعدّى طوله الأربعين مترًا بعرضٍ لا يتجاوز العشرين مترًا، جنوب رأس الناقورة على بعد حوالى ١٨٠٠ متر من الشاطئ داخل المياه الإقليمية الفلسطينية. يطالب العدو الإسرائيلي باعتبار "تخيليت" جزيرة مكتملة الصفات فيما يعتبرها لبنان مجرد صخرة لا تحقّق أي من شرطَيّ سكن الإنسان أو حياة اقتصادية مكتفية ذاتيًا الواردة في المادة ٧ من قانون البحار.

ورغم الجدل العميق الذي يحيط بالموضوع، فإن استعراض مقتضيات قانون البحار وأحكام المحاكم الدولية يدفع إلى التيقّن بأن تأثير اعتبار "تخيليت" جزيرة في عرض البحر الإقليمي أو مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة أقلّ أهمية من الاعتراف بصلاحيتها، بسبب قربها من الساحل وبقائها فوق مستوى المد كامل أيام السنة، كنقطةٍ أساس في عملية ترسيم خط الأساس العادي للساحل الفلسطيني. هكذا تعامل الحكم في قضية "البحر الأسود"[٣٩] مع جزيرة "تسيغانكا" وهذا هو الاتجاه المرجّح في المحاكم الدولية بعد قضية غينيا/غينيا بيساو[٤٠] في ما يتعلق بالجزر القريبة من خط الساحل. في هذه القضية ميّزت المحكمة بين ثلاث فئات من الجزر: «الجزر الساحلية، التي تفصلها قنوات بحرية أو مجارٍ مائية ضيّقة عن القارة، وغالبًا ما تكون مرتبطة بها عند انخفاض المدّ... الجزر الجنوبية المنتشرة في المناطق الضحلة. في ما يتعلق بالفئة الأولى من الجزر، رأت المحكمة أنه ينبغي أن تعتبر جزءًا لا يتجّزأ من القارة...»[٤١]. بذلك يكون السعي لاعتبار "تخيليت" ظرفًا ذا صلة، بدلًا من كونها نقطة أساس، أكثر تحقيقًا للمصلحة اللبنانية. هذا الأمر يفسح المجال، لأي تحكيم أو مقاضاة، بتحديد قيمة تأثيرها في الخط المتساوي البعد عند تعيين عرض البحر الإقليمي. أما عند تحديد باقي المناطق البحرية، فيمكن تجاهلها أوتقليص حجم تأثيرها، وذلك نظرًا لأثرها غير المتناسب. أما في حال

٣٩- Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Ukr.), 2009 I.C.J.

٤٠- Guinea/Guinea-Bissau case 1985.

٤١- Id. Par. 95.

اعتبارها نقطة أساس محدد لخط الساحل فإن تأثيرها يصبح كاملًا في مجمل المناطق الاقتصادية. عندئذٍ، تجب الاستفادة من الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية والتي تجنح كما عرضنا سابقًا إلى التركيز على الحلّ العادل في كل عمليات التحديد البحرية[٤٢] من خلال:

(١)- استبعاد التأثير غير المتناسب لأي ميزة جغرافية في الخط المتساوي البعد المؤقت كما في قضية ليبيا/تونس[٤٣]. ففي حالة "تخيليت" تقضم الجزيرة، التي تقل مساحتها عن كيلومتر مربع، منطقة بحرية لبنانية تزيد مساحتها عن ٢،٠٠٠ كيلومتر مربع لصالح المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلسطينية. وهذا ما رفضته المحكمة في قضية خليج البنغال في ما يتعلق بتأثير جزيرة "سانت مارتن"[٤٤] في تحديد المنطقة الاقتصادية. كما أن هذه المقاربة تنسجم مع السياق العام المتجسّد في قضية ليبيا/مالطا حيث تم استبعاد أي تأثير لجزيرة "فلفيلة"[٤٥]، وأيضًا في ما يتعلق بجزر "حوار" في قضية البحرين/قطر[٤٦]. أما بالنسبة لـ"قطعة جرادة" فقد رفضت المحكمة ما يمكن أن ينتج من تأثير غير متناسب لكيانٍ بحري تافه في قضية البحرين/قطر[٤٧] في رسم الخط المتساوي البعد.

(٢)- السعي إلى اعتبارها ميزة جغرافية شاذّة في ما يتعلق بالتكوين العام، أو كميزةٍ غير مهمّة، بحيث يصبح من الممكن تجاهلها كليًا. «...فحجم الجزيرة وعدد سكانها واقتصادها تعد عوامل مهمّة، جنبًا إلى جنب مع موقعها بالنسبة إلى الخط المتساوي/الوسط في عملية ترسيم الحدود...»[٤٨]. ففي قضية بنغلاديش/الهند جاء قرار المحكمة: «...إن النقاط الأساسية لجزيرة ساوث تالباتي ونيو

٤٢- Ryuichi Ida. The role of proportionality in maritime delimitation revisited: the origin and meaning of the principle from the early decision of the court. In Liber Amicorum Judge Shigeru Oda. 2002. P. 1037.

٤٣- Tunisia/Libya case. Par .71-72 1982.

٤٤- Delimitation of the Maritime Boundary between Bangladesh and Myanmar in the Bay of Bengal (Bangl. v Myan.), Case No. 16, Judgment of Mar. 14, 2012.

٤٥- Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J.

٤٦- Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v. Bahr.) 2001 I.C.J.

٤٧- Id. 9.

٤٨- Delimitation of maritime boundaries between adjacent States Nugzar Dundua United Nations –The Nippon Foundation Fellow 2006-2007 p61.

مور South Talpatti and New Moore لم تشكِّل نقطة ساحلية بارزة. إن تأثير هذا الأمر هو في نفي أهمية الجزر الواقعة على طول الساحل...»[٤٩]. وهكذا فإن مساحة "تخيليت" الضئيلة تُعدّ عاملًا مساعدًا في اعتبارها ميزة غير مهمّة يمكن تجاهلها كون المساحة أحد العوامل المؤثرة في اعتبار أي كيان بحري بعكس ما جرى في قضية خليج البنغال حيث كانت مساحة جزيرة "سانت مارتن" أحد العوامل التي أدت لإعطائها التأثير الكامل في تعيين حدود البحر الإقليمي.

(٣)– احتساب نسبة طول الساحل اللبناني إلى طول الساحل الفلسطيني ومقارنتها بنسبة مساحة المنطقة الاقتصادية اللبنانية إلى المساحة الاقتصادية الفلسطينية، وهي ٠,٧١ و ٠,٨٤ على التوالي، وإجراء التصحيح الذي يسمح بالوصول إلى نتيجة عادلة ومتناسبة كما جرى في ما يتعلق بقضايا ليبيا/مالطا[٥٠] ونيكاراغوا/كولومبيا[٥١].

أما في مسألة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – القبرصية، فإن البناء على الحكم الصادر في قضية غينيا/غينيا بيساو[٥٢] يرجّح أن يعمد أي تحكيم دولي، بعد تحديد خط وسط مؤقت وفي غياب أي ظرف ذي صلة، إلى احتساب طول السواحل التركية، السورية، اللبنانية والفلسطينية ذات الصلة التي تؤثّر في خط الوسط مع جزيرة قبرص لمقارنتها مع الساحل ذي الصلة للجزيرة كمرحلةٍ أولى. أما في المرحلة الثانية فيفترض العمل على تعديل المنطقة الاقتصادية اللبنانية بما يتناسب مع نسبة أطوال هذه السواحل وإن معالجة عدم التناسب هذا بالإضافة إلى كون قبرص جزيرة، وإن جزيرة–دولة، سيدفع بخط الوسط باتّجاه السواحل القبرصية.

في الخلاصة، يجب على المُولَجِين شؤون ترسيم الحدود في لبنان العمل على الاستفادة من التطوّر الكبير الذي تشهده الأحكام والأعراف الدولية بما

٤٩- Bangladesh v India, para. 261–3.

٥٠- Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J.

٥١- Territorial and Maritime Dispute (Nicar. v. Col.), 2012 I.C.J.

٥٢- Guinea/Guinea-Bissau case 1985.

يتعلق بحقوق الجزر وتأثيرها في المناطق البحرية المتنازع عليها بين الدول المتلاصقة أو المتقابلة، وبخاصة بعد تحييد محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠٢١ أي تأثير لجُزيْرَة "ديوا داماسياكا" ونتوء "رأس كامبوني" على خط الترسيم البحري بين الصومال وكينيا[٥٣]، من خلال:

(أ)- وضع تصوّرات ومحاكاة simulations لمختلف الفرضيات المتوقّعة ونشر نتائجها بصورةٍ مستمرة لوضع الجمهور اللبناني في صورة الإجراءات والحلول المحتملة.

(ب)- إثارة اهتمام الجمهور بقضايا الترسيم من خلال نشر شفاف لمختلف جوانب الترسيم والتحديد، ما يمنع الاستغلال السياسي الشعبوي الرخيص عند كل منعطف من المفاوضات.

(ج)- إرساء تعاون جدّي ومؤسّساتي مع الجامعات ومراكز الأبحاث المختصة المحلّية والدولية مع تحفيز المختصين والباحثين على الاستناد إليها في أعمال بحثية تساعد الوفد المفاوض على انتهاج أساليب جديدة.

(د)- تشجيع المؤسسات والأفراد على تطوير الخبرات المتعلقة بمناحي عمليات الترسيم البحرية القانونية كافة، بالتعاون مع اللبنانيين العاملين في المؤسسات الدولية والأوروبية، والتقنية من خلال امتلاك وبناء القدرات في تقنيات التحديد الجغرافي وبرامجها مثل CARIS LOTS وArcGis وغيرها.

(ه)- العمل مع باقي الجهات المختصّة لتوضيح الموقف اللبناني عبر تحضير ونشر المذكرة memorial التي عادةً ما يتم على أساسها التحرك نحو المؤسسات والمحاكم الدولية في حال توصّلت المفاوضات إلى اتفاق على التحكيم أو اللجوء إلى المحاكم الدولية من جهة والمطالعات التي سيتم على أساسها الردّ على مختلف المقاربات التي قد ينتهجها العدو في مذكرته من جهة أخرى.

٥٣- Somalia/Kenya case 2021.

إن التركيز على حماية حقوق لبنان في وجه العدوّ لا يجب أن يلهينا عن دراسة إمكانية الاستفادة من انخفاض تأثير الجزر بشكلٍ عام في ترسيم الحدود البحرية والاستناد إلى قاعدة التناسب لإعادة التفاوض مع الجانب القبرصي بما يحقّق المصلحة اللبنانية بدفع خط الوسط نحو شاطئ قبرص.

المراجع

1. Fisheries Case (U.K. v. Nor.), 1951 I.C.J. (Dec. 18).
2. United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), arts. 7, 121, Dec. 10, 1982.
3. Id. art. 7.
4. Sreenivasa Rao Pemmaraju, The South China Sea Arbitration (The Philippines v. China): Assessment of the Award on Jurisdiction and Admissibility, Oxford University Press, 2016.
5. UNCLOS, supra note 5, art. 121, para. 1.
6. Heeyong Daniel Jang, Diminishing Role of Islands in Maritime Boundary Delimitation: Case Studies of Dokdo/Takeshima Island and The Senkaku/Diaoyu Islands, University of Hawai'i Law Review 139, 2013.
7. Convention on the Territorial Sea and Contiguous Zone art. 4, Apr. 29, 1958.
8. Fisheries Case, (U.K. v. Nor.), 1951 I.C.J. 138.
9. Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v. Bahr.) 2001 I.C.J.
10. Idem. 40,32
11. UNCLOS, supra note 5, art. 7(1).
12. Fisheries Case (U.K. v. Nor.), 1951 I.C.J. 116, 133 (Dec. 18).
13. Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Ukr.), 2009 I.C.J. 62, 149 (Feb. 3).
14. UNCLOS, supra note 5, art 13(1).
15. Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J. 13 (June 3).
16. Id. 54.
17. Id. 78.
18. The Canada-France Maritime Boundary Case: Drawing a Line Around St. Pierre and Miquelon Published online by Cambridge University Press 27 February 2017
19. Territorial and Maritime Dispute (Nicar. v. Col.), 2012 I.C.J. 1, 215 (Nov. 19)
20. Channel Islands Arbitration (1979).
21. Convention on the Continental Shelf, art. 6(2), Apr. 29, 1958.
22. Case Concerning the Continental Shelf (Tunisia/Libyan Arab Jamahiriya), 1982 I.C.J. (Feb. 24).
23. Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Urk.), 2009 I.C.J. 62, 185 (Feb. 3).
24. UNCLOS, supra note 5, arts. 15, 74.

25. Id. arts. 15, 75.
26. Delimitation of the Maritime Boundary between Bangladesh and Myanmar in the Bay of Bengal (Bangl. v Myan.), Case No. 16, Judgment of Mar. 14, 2012, 152.
27. Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v. Bahr.), 2001 I.C.J. 219.
28. Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Ukr.), 2009 I.C.J. 168 (Feb. 3).
29. Id. 67.
30. Delimitation of the Maritime Boundary between Bangladesh and Myanmar in the Bay of Bengal (Bangl. v. Myan.), Case No. 16, Judgment of Mar. 14, 2012, 240.
31. Territorial and Maritime Dispute (Nicar. v. Col.), 2012 I.C.J.
32. Cameroon v. Nigeria, Equatorial Guinea intervening, ICJ (2002).
33. USA vs Canada.
34. USA vs Mexico.
35. Gulf of Maine case(1984).
36. Reuter, Quelques reflexions sur l'equite en droit international, Revue Belge de Droit International, at 173 (1980), quoted from ICJ Reports 1985, at 84.
37. Diss. Op. of Judge Oda, Tunisia / Libya Case, ICJ Reports 1982, at 258.
38. Delimitation of maritime boundaries between adjacent States Nugzar Dundua United Nations –The Nippon Foundation Fellow 2006-2007 p44.
39. Maritime Delimitation in the Black Sea (Rom. v. Ukr.), 2009 I.C.J.
40. Guinea/Guinea-Bissau case 1985.
41. Id. Par. 95.
42. Ryuichi Ida. The role of proportionality in maritime delimitation revisited: the origin and meaning of the principle from the early decision of the court. In Liber Amicorum Judge Shigeru Oda. 2002. P. 1037.
43. Tunisia/Libya case. Par .71-72 1982.
44. Delimitation of the Maritime Boundary between Bangladesh and Myanmar in the Bay of Bengal (Bangl. v. Myan.), Case No. 16, Judgment of Mar. 14, 2012
45. Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J.
46. Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v. Bahr.) 2001 I.C.J.
47. Idem. 9.
48. Delimitation of maritime boundaries between adjacent States Nugzar Dundua United Nations –The Nippon Foundation Fellow 2006-2007 p61.
49. Bangladesh v India, para. 261–3.

50. Case Concerning the Continental Shelf (Libyan Arab Jamahiriya/Malta), 1985 I.C.J.
51. Territorial and Maritime Dispute (Nicar. v. Col.), 2012 I.C.J.
52. Guinea/Guinea-Bissau case 1985.
53. Somalia/Kenya case 2021.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

مأساة ترسيم الحدود الجنوبية

العميد د. رياض شيّا ٣٧

التدخل السوفياتي في أفغانستان: ضرورة استراتيجية أو معضلة تاريخية؟

الرائد باسل حجار ٣٨

مأساة ترسيم الحدود الجنوبية

العميد د. رياض شيّا

لمّا كان ترسيم الحدود بين الدول يشكّل الأداة القانونية الفضلى وفق مبادئ القانون الدولي ومعاييره في حل النزاعات الإقليمية، وذلك منعًا للتعديات وحفظًا للحقوق والأمن والاستقرار، فإن للبنان تجارب طويلة ومستمرة في هذا الشأن. إذ إن مسألة الحفاظ على حدوده البرية الجنوبية، كما على حدوده البحرية، وهي المطروحة اليوم في المفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل"، عرفت الكثير من التقلبات، وشهدت الحدود الاعتداءات المستمرة، فحرمت المنطقة الجنوبية وسكانها من الاستقرار والهدوء والتنمية. من هذا المنطلق، فقد جرى ترسيم حدود لبنان الجنوبية عدة مرات تبعًا لتطور الأوضاع الأمنية وللتوتر شبه الدائم الذي شكّله وجود "إسرائيل" على الجانب الآخر من الحدود.

جرى الترسيم الأول للحدود زمن الانتداب الفرنسي والبريطاني للبنان وفلسطين في العام ١٩٢١ من قبل لجنة بوليه–نيوكومب الفرنسية–البريطانية، وأصبحت حدودًا دولية بعد موافقة عصبة الأمم عليها في ٦ شباط ١٩٢٤. أما الترسيم الثاني فكان بعد توقيع اتفاقية الهدنة اللبنانية–الإسرائيلية في العام ١٩٤٩، حيث جرى إعادة إحياء خط الحدود التي رسمها اتفاق بوليه–نيوكومب. والترسيم الثالث حدث من خلال ما سمي بالخط الأزرق الذي اعتمدته الأمم المتحدة كخطٍ للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ تطبيقًا لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥. وأخيرًا الترسيم الرابع كان في العام ٢٠٠٦ تطبيقًا لقرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١ الذي أعقب العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز من العام ٢٠٠٠.

إن هذا الترسيم المتكرر للحدود يختصر واقعًا متفجرًا لأوضاع المنطقة الحدودية الجنوبية بين لبنان و"إسرائيل"، كان له الكثير من التداعيات، لعل أبرزها احتلال "إسرائيل" لأجزاء من الأراضي اللبنانية، وانطلاق المقاومة اللبنانية لهذا الاحتلال، كما نتج عنه تدخلًا دوليًا مستمرًا من خلال الأمم المتحدة، والمتمثل عمليًا بوجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني منذ العام ١٩٧٨ ولا تزال هناك حتى يومنا هذا.

هذا هو الإطار العام للبحث، الذي ينتهي ببعض الملاحظات والتوصيات المتعلقة بمسألة الحدود الجنوبية للبنان.

التدخل السوفياتي في أفغانستان: ضرورة استراتيجية أو معضلة تاريخية؟

الرائد باسل حجار

يُنظر إلى السياسة عادة على أنها مساحة مخصصة للأشخاص المتمرسين في العمل السياسي ومن أعمار معينة، بينما الشباب مهمشين بسبب صغر سنهم ومحدودية إمكاناتهم وافتقارهم إلى الخبرة.

قال أليكسيس دي توكفيل: "في الديموقراطيات، كل جيل هو شعب جديد". إن إشراك الشباب في الحياة السياسية تحدٍ كبير للسياسيين ويتطلب تغييرًا جذريًا في تقنيات التواصل معهم. في كل انتخابات تشريعية أو بلدية، نواجه النتائج والأسئلة نفسها: مشاركة قليلة من الشباب الذين يعتبرون أن التصويت حق، وكل شخص حر في ممارسته أو لا. ولكن إذا نظرنا عن كثب، فإن الواقع هو أكثر تعقيدًا. على عكس ما نسمعه كثيرًا، فإن الشباب مسيّسون ويهتمون بالشؤون العامة ويدافعون عن حقوقهم. فهم يعبّرون عن آرائهم من خلال التظاهرات والاعتصامات واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي والنشاطات الأخرى، ولهم مواقف مؤثرة في الانتخابات حتى عندما يقاطعونها، وأكثرهم غير منظمين وغير منتسبين لأحزابٍ سياسة.

الشباب اليوم هم أكثر انتقادًا واحتجاجًا، منخرطون في زمن التغيير وليس لديهم تطلعات كبار السن وأنماطهم. لديهم ثقافتهم السياسية الخاصة ونادرًا ما يقتنعون بأيديولوجيات الأحزاب السياسية وخطاباتهم.

العالم يتغير بسرعةٍ كبيرة ويساعد الجيل الجديد في تشكيل مجتمع الغد. لكن هل نعرف حقًا من هم الأفراد الذين يشكلون هذا الجيل؟ ما هي نظرتهم إلى العالم والسياسة والمجتمع؟ كيف يعيش هؤلاء الأفراد وكيف يتصرفون ويتفاعلون مع الصعوبات الاجتماعية أو السياسية المعاصرة؟ هل هم غير مسيّسين أم يمارسون مفهومًا جديدًا للمواطنة؟ هل هم محبطون من السياسة أو غير مهتمين بالشأن العام حقًا، وكيف تواجه السلطات نشاط الشباب من خلال المؤسسات السياسية الرسمية؟

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°118 - October 2021

Cyberwarfare

In modern times, warfare is no longer limited to traditional means of combat, such as various individual weapons, armored fighting vehicles, aircrafts, warships and others. The theater of war is no longer confined to a geographic region where attack and defense are planned, and unit movements are mapped out.

Wars between countries are now being fought in a new field, "the electronic field", also called cyberspace. The technical and digital development has opened up areas that humanity has never known before, due to the expansion of communication networks and the integration of informatics in every aspect of life.

Just as countries prepare and train their armies and provide them with the necessary weapons and equipment to carry out their duties, they also seek to enhance their electronic readiness to protect their facilities and sites from being hacked and sabotaged. Just as terrorist attacks are committed with weapons, explosive belts, improvised explosive devices and car bombs, they are carried out through social media accounts and Internet sites. They target the thoughts, not the body, and work to attract people, especially the young ones, to fall into the trap of racism and extremism.

What concerns us most here as a military institution is the cyber threat from the Israeli enemy and the terrorist groups that we have been confronting for years. The Israeli enemy uses digital space as an additional means to spy, obtain information, and lure the Lebanese and recruit them as agents. As for terrorism, it is also active to sow discord among citizens, incite weak-minded individuals against the Lebanese Army, push them to join the terrorists, and turn them into killing machines.

This requires awareness and knowledge on several levels, the first is the level of society in general, where young people should be educated about the danger of hostile electronic armies, and warned about the enemies lurking behind social media accounts, many of which are fake. As for the security institutions, especially the Lebanese Army, they bear a great responsibility to protect their troops first from any violation through the aforementioned means, and second to pursue the enemies of the homeland and thwart their plans in cyberspace, just as they are pursued and arrested on the ground. The achievements made by the mentioned institutions in this field are clear and evident in many security operations, carried out through the efforts of the specialized electronic cybersecurity teams.

The enemies of the homeland are still going ahead with their plans to strike our unity and civil peace. In return, the Lebanese Army, like the rest of the security institutions, is still present in all arenas to thwart these plans and refer those involved to the competent judicial authorities. National loyalty, rich culture and knowledge remain an indispensable necessity for our children to protect their society and close all gaps that threaten its stability.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim EL-KHOURY
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. FC. Jihane Jabbour
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen
Chady Mhanna

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

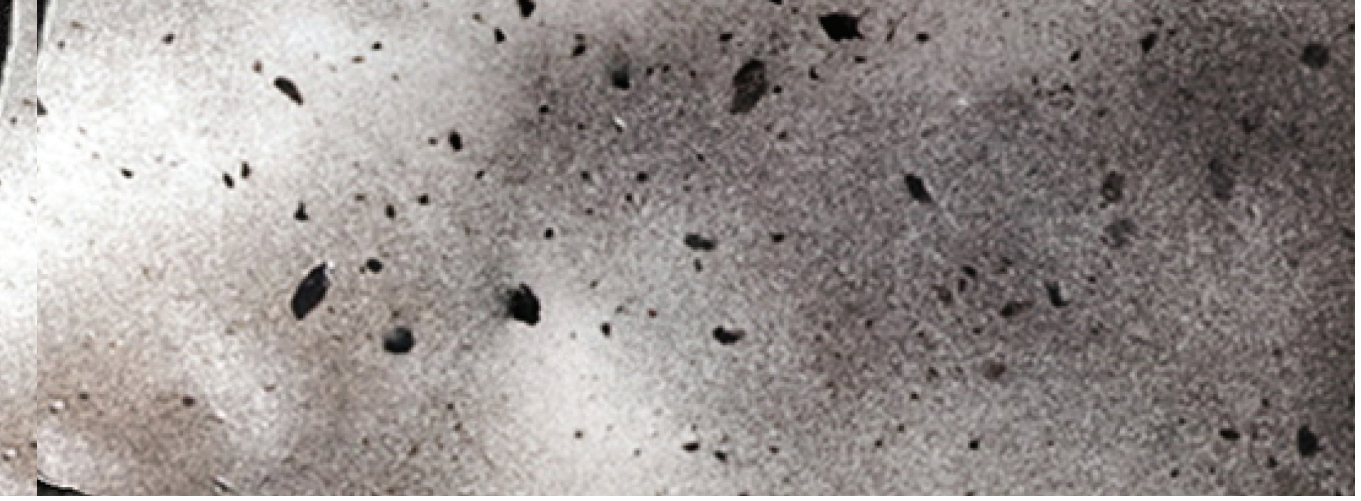

Contents

N°118- October 2021

Lebanon and the Tragedy of the Southern Border Demarcation

B. Gen. Dr. Riad Shaya *5*

L'intervention Soviétique en Afghanistan: Nécessité Stratégique ou Dilemme Historique?

Cmd. Bassel Hajjar *28*

Abstracts..... *51*

Résumés..... *55*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Lebanon and the Tragedy of the Southern Border Demarcation

B. Gen. Dr. Riad Shaya
University Professor and Researcher in International Law

Introduction

Since its declaration as a state in 1920, Lebanon has been subject to a series of experiences and tests that have been and still are prevailing. In addition to the concerns of the Lebanese national unity, resulting mainly from the cultural and religious diversity that makes up Lebanon's social fabric, and the concerns of the authorities and how the power is exercised and its extensive misery, the permanent tragedy of the southern borders stands out strongly.

If the land is one of the elements of the formation of the State(1), then borders are what separate States and preserve their entities, independence and wealth, as well as preserve sovereignty as an attribute accompanying the State(2). Respect for these borders limits regional conflicts, and

1- Starke's International Law, 11th ed., I. A. Shearer (Editor), 1994, p. 172.
2- Ibid, p. 518.

contributes to maintaining international peace and security, which are the first goal of the international community today, especially after its long suffering from wars and conflicts among countries, and after the high prices paid because of the lust for domination, competition, colonization of peoples and the exploitation of their national wealth. Hence, the borders have been a constant concern for small and weak States, specifically for those who have neighboring countries founded on expansion, aggression and violation of rights, as is the case of Lebanon with the Zionist entity that was established on Palestinian Arab lands in 1948.

Demarcation of borders between States constitutes the best legal tool in accordance with the principles and standards of international law in resolving regional disputes. As such, and in order to prevent infringements and preserve rights, security and stability, Lebanon has had long and continuous experiences in this regard. As the issue of preserving its land and maritime borders (which are currently being discussed in indirect negotiations with the Israeli enemy), the negotiations have witnessed many ups and downs, and the borders have witnessed continuous attacks, thus depriving the Southern region and its inhabitants of stability, tranquility and development.

From this standpoint, the Southern borders of Lebanon will be the subject of this article, so we will review the various stages that the demarcation of these borders went through.

1. Demarcation of boundaries during the mandate period:

The first time the southern borders of Lebanon were demarcated was at the beginning of the Mandate period. By the end of WWI, and after the defeat of the Ottoman Empire,

and based on Sykes-Picot Agreement signed in 1916, the Middle East Region was occupied by Britain and France, where Lebanon and Syria became under the French mandate, while Palestine, Jordan and Iraq became under the British Mandate. On December 23, 1920 the two mandatory states agreed to regulate the affairs of borders, water, railways and the related affairs that bind the mandated areas together[3]. Accordingly, a joint committee was tasked with demarcating the borders between Palestine on one hand and Lebanon and Syria on the other hand. The committee named "Paulet-Newcombe" after their representatives - the two officers: Paulet and Newcombe.

The Paulet-Newcombe Committee began its field work in early June 1921 and ended with the signing of the "Final Report on the Fixation of the Borders between Lebanon and Syria on one hand and Palestine on the other hand" on February 3, 1922. On March 7, 1923, the two mandate states exchanged the Memorandum of the Paulet-Newcombe Agreement and the demarcation became effective as of March 10, 1923. Then the document of agreement was registered in the League of Nations on February 6, 1924 and was internationally recognized[4]. The international decisions that refer to Lebanon's international borders in the South, refer to the borders as defined by the Paulet-Newcombe Agreement.

The agreement included the identification and designation of 71 separation points on the border line, 38 of which are on the Lebanese-Palestinian borders, starting at Ras al-Naqoura and ending at a hill located a hundred meters south of the Mutla-Banias road, passing through the old Roman bridge over the

3- "Franco-British Convention on certain points connected with the mandates for Syria and The Lebanon, Palestine and Mesopotamia signed at Paris, December 23, 1920", League of Nations, Treaty Series, 355-361 (1924).

4- See the Paulet-Newcombe Agreement in: A. Murad, *Houkouk bayn AlKhotout (Rights among the Lines),* Beirut, 2020, pp. 260-266.

Hasbani River. As for the Syrian-Palestinian borders, it begins with point 38, at which the Lebanese-Palestinian border ends, and reaches point 71 in El Hamme, in the lower Yarmouk valley.

Thus, the Paulet-Newcombe Agreement not only did it fix the southern borders of Lebanon and demarcating them on the ground, but also gave these borders an international legitimacy that is extremely important in terms of the implicit recognition of the newly declared State of Lebanon at the time, and the recognition of the sovereignty of this state over its borders. The agreement will also have important effects in the years following its signature and until this day, and this importance will appear especially after the establishment of "Israel" on the land of Palestine, which will be explained in the next paragraph. Despite these advantages, the Paulet-Newcombe agreement also left some negative consequences, the most important of which may be the annexation of some seven Lebanese villages to the Palestinian territories, which are: Tarbikha, Salha, Malikiyah, Qadas, Nabi Yusha', Hunin, and Ibel al-Qamh. These villages are spread today on the Palestinian side of the borders, and a number of Israeli colonies have been established on them, and occupy important strategic locations, as they overlook the Palestinian lands and the roads that connect them, especially some of them over the Galilee finger. The largest number of their inhabitants were displaced to the neighboring Lebanese villages and other Lebanese regions.

Thus, the Paulet-Newcombe agreement was the first demarcation of the Southern Lebanese borders, and the second demarcation took place in 1949 after the signing of the Lebanese-Israeli armistice agreement.

2- Demarcation of borders with the armistice agreement in 1949

After the end of the British Mandate over Palestine on May 14, 1948, the establishment of the Israeli entity was declared on the same date. Then, under the pressure of the Arab people and their demand to defend the rights of the Arab people in Palestine, Arab governments made a military intervention to save Palestine from Zionist control. The first Arab-Israeli war, called the "Palestine War", took place between May 15 and June 11, 1948, followed by a month-long truce imposed by the UN Security Council. Then the war was resumed, but ended with an Israeli victory, and with the signing of armistice agreements among the Israeli enemy and four Arab countries: Egypt, Jordan, Lebanon, and Syria. On November 16, 1948, the UN Security Council adopted Resolution No. 62, based on Chapter VII of the United Nations Charter, in which it required the parties involved in the conflict in Palestine to negotiate directly, or through an international mediator, to reach an armistice that includes permanent armistice lines that cannot be crossed, and to reduce and withdraw the armed forces from both sides of these lines in order to ensure the truce, and to move forward to permanent peace in Palestine. On March 23, 1949, the Lebanese-"Israeli" armistice agreement was signed in Ras-el-Naqoura by the Lebanese delegation and the "Israeli" delegation under the supervision of the UN mediator Ralph Bunche[5].

The agreement stipulated the establishment of a permanent armistice that includes the establishment of an "armistice line" located on "the international borders between Lebanon and Palestine", the withdrawal of the forces of both sides, and the

5- Riad Shayya, Itifakeyat Al Hodna AlLubnaniyah-AlIsraileyat 1949 Fi Daoua' AlKanoun Addowli (The Lebanese-Israeli Armistice Agreement of1949 in light of International Law), An-Nahar Publishing House, Beirut 2003, pp. 32-37

reduction of forces on both sides of the armistice line. The first paragraph of Article 5 of the agreement stipulated the following: "The armistice line shall follow the international border between Lebanon and Palestine".

The agreement also established a joint truce monitoring committee called the Joint Israeli-Lebanese Committee for Truce Supervision (ILMAC)[6]. The first work accomplished by this committee was reviving the separation points on the Lebanese-"Israeli" international borders, which will be the armistice line stipulated in the agreement.

In demarcating the boundaries and reviving the separation points, the committee relied on the Paulet-Newcombe Agreement of 1923. The commission revived the 38 separating points established by the Paulet-Newcombe agreement and added a number of new intermediary points to bring the total of the points on the border line to 141 points[7].

Thus, the Armistice Agreement between Lebanon and the Israeli enemy emphasized the international borders between both sides. The "Israeli" recognition of these borders can be concluded as soon as it signed the agreement. This recognition is important because the Israeli enemy did not announce its borders on the day it was declared a state, which indicates its embedded intention to expand in its regional surroundings, especially towards southern Lebanon, coveting its land and water.

The Israeli enemy tried to evade the armistice agreement with Lebanon after the breakdown of the armistice agreements with Egypt, Jordan and Syria as a result of the June 1967 war, but it failed due to Lebanon and the United Nations' adherence to it.

From this point on, it is possible to recognize the importance

6- Ibid, pp. 89,99.

7- Ibid, p. 103.

of the 1949 Lebanese-"Israeli" Armistice Agreement, which preserves the southern borders of Lebanon and stands in the way of Israeli ambitions with the guarantee of the United Nations and the Security Council, which ordered this agreement, participated in it, and then ratified it by a special resolution. The Security Council met the Israeli violations of the armistice and the Lebanese borders with decisions condemning them and adhering to the armistice agreement, but the support provided by the great powers to the Israeli enemy prevented the Council from taking disciplinary measures against it.

3- Demarcation of the Blue Line after the Israeli withdrawal in 2000:

On March 15, 1978, the Israeli enemy launched a massive attack against southern Lebanon in an operation called "Operation Litani", which occupied a large area of more than 2,000 square kilometers. Following that, the Security Council issued the famous Resolutions 425 and 426, calling for the Israeli enemy to withdraw immediately and respecting the territorial integrity and sovereignty of Lebanon, as well as establishing the "United Nations Interim Force in Lebanon" (UNIFIL)[8], which still exists at present. The Lebanese Resistance faced the occupying Israeli army with courage and determination to expel it from southern Lebanon. They inflicted many losses on the Israelis and made their occupation of that area extremely costly. However, the Israeli enemy continued its occupation for more than twenty years, until it announced, on April 2, 1998, its desire to withdraw in implementation of Resolution 425, calling on the Lebanese government to negotiate the necessary arrangements for the withdrawal. The Lebanese government refused to make any arrangements with the Israeli enemy and demanded a complete and immediate withdrawal

8- Ghassan Tueni, *Resolution 425, Introductions, Backgrounds, Facts, Dimensions,* An-Nahar Publishing House, Beirut, 1996.

from all Lebanese territories. The United Nations intervened and appointed an international mediator to help implement Resolution 425 and finalize the Israeli withdrawal. In order to reconcile the opposing positions of the Israeli enemy and Lebanon, and to secure the Israeli withdrawal, the United Nations drew on maps the "withdrawal line" and called it the "Blue Line". This line is considered closest to the Lebanese-Palestinian international borders but not the actual border line itself.

After the Israeli withdrawal from southern Lebanon on May 24, 2000, the United Nations sent a topographic team to join the technical team of the UNIFIL to verify the Israeli withdrawal. On the other hand, and after studying and analyzing the Blue Line, the Lebanese government accepted it with reservations on the areas where the Blue Line does not coincide with the international borders. Then a specialized military team was formed by the Lebanese army to work with the United Nations team to ensure the withdrawal and the stabilization of the Blue Line[9].

The field verification of the Israeli withdrawal was carried out by the United Nations and the Lebanese army teams during the months of June and July 2000, and showed that the Blue Line and the international borders do not coincide. It was also evident that there were a number of violations regarding the Blue Line, and a continued presence of many Israeli centers inside the Lebanese territories. The field verification process was able to remove many of the Israeli encroachments on the Blue Line which diverged from the international borders in three main areas allowing the Israeli enemy to keep occupying it. The first one is in Ras El Naqura area, where the Blue Line is 18 meters away from the international borders inside the Lebanese territories. In fact, the Israelis have moved the gate, which was originally located on the borders, at a distance of 18 meters inside Lebanese territory, to

9- A. Murad, op.cit, pp. 62-64.

become on the Blue Line, which extends the same distance away from the international borders in that area. The second point is in the area of the settlement of Maskvaam, as the Blue Line crossed the hill overlooking the towns of Adaisah and Kafr Kila and the neighboring villages, which allowed the Israeli enemy to remain in this occupied hill. As for the third area which is the passage of the Blue Line north of the road that connects Mutla with the Roman Bridge, making this road under Israeli control, in contravention of the internationally recognized borders between Lebanon and the Israeli enemy, which is south of that road[10].

In addition to the three mentioned areas still occupied by Israelis, the Lebanese authorities have also registered their reservation on the Blue Line because it passes through the center of the town of Ghajar and does not include the Kfarshouba hills and the Shebaa Farms, as they are occupied Lebanese territories, and from which the Israeli enemy must withdraw.

The Lebanese authorities had reservations about these violations, and considered that the Israeli enemy is still occupying the Lebanese territory, and therefore it has not fully implemented Resolution 425 as it claimed. The Lebanese authorities also objected to the same Blue Line that was announced in a hurry by the Secretary-General of the United Nations to accelerate the implementation of Resolution 425. He confirmed that the Israeli enemy withdrew according to this line before the completion of its installation on the ground and before confirming that the Israeli enemy had actually withdrawn from all Lebanese lands. However, the Lebanese authorities agreed to the line, despite the difficulties that accompanied it, with the aim of getting rid of the Israeli occupation of the South.

After the subsequent verification of the Israeli withdrawal according to the Blue Line, the United Nations Force, UNIFIL,

10- Murad, op.cit, pp. 75-88.

was deployed along this line. This situation continued at this pace until the issuance of Resolution 1701 following the July 2006 war, which we will be tackling later.

4- Marking the Blue Line after the issuance of Resolution 1701

On July 12, 2006, the Lebanese Resistance carried out a military operation against the Israeli enemy, in which it captured a number of its soldiers. Then the Israeli enemy launched a massive aggression against Lebanon that included air strikes targeting infrastructure deep in Lebanese territory, mainly bridges and roads. The Israeli forces crossed the Blue Line in several axes, attacking the corresponding Lebanese villages and towns, where they were met with violent resistance that inflicted heavy losses. The aggression also caused the displacement of most of the people of the South to seek refuge in the interior regions. After thirty-three days of fighting and devastating Israeli bombing, the Security Council issued Resolution 1701 on August 11, 2006, which called for a cessation of hostilities, the withdrawal of the Israeli enemy, and the deployment of UNIFIL and the Lebanese army. The Resolution also called for respecting the Blue Line, and it emphasized the territorial integrity, sovereignty, and political independence of Lebanon within its internationally recognized borders, as stipulated in the General Armistice Agreement between Lebanon and the Israeli enemy of March 23, 1949. The resolution also highlighted other practical measures aimed at preserving security and stability and strengthening the sovereignty of the Lebanese State.[11]

In accordance with the Resolution 1701, UNIFIL increased its forces to fifteen thousand soldiers, and about fifteen thousand

11- http://unscr.com/en/resolutions/1701

soldiers from the Lebanese army. The forces spread in the area extending from the south of the Litani to the Blue Line.

The International Forces Command realized the need to re-mark the Blue Line and make it clearer and more distinct, in order to prevent any contact with the Israelis. As such, the Blue Line was re-marked by UNIFIL in cooperation with a team from the Lebanese army and another one from Israeli army. This process continued for about ten years, due to Israeli obstacles, during which clear marks (blue barrels) were placed on the Blue Line, where it coincides with the international borders. Once again, there were more reservations about violations of the Blue Line. The number of these violations reached thirteen points (or areas), which are the following: the border point in Ras al-Naqoura, 3 points in Alma al-Shaab, al-Bustan area, Marwahin area, Rmeish district, the area between Yaroun and Maroun al-Ras, the Blida region, a spot between Mays al-Jabal and Hula, the Adaisse area, the road between Adaisse and Kfar Killa, the last border point between Metulla and Wazzani.[12]

Despite the enormity of the breaches shown by the marking of the Blue Line, as expressed in the reservations referred to above, this does not negate the achievements attained through the success of the process of marking the border points where the Blue Line coincides with the international borders and making them clearer, which facilitates the mission of the Lebanese Army and that of UNIFIL.

5- Areas occupied by the Israeli enemy on the Lebanese-Syrian borders

The Israeli enemy's violations on Lebanese lands were not only

12- See A. Murad, op.cit., pp. 175-184.

limited to those located on the international borders established by Paulet-Newcombe Agreement and recognized by the Armistice agreement between Lebanon and the Israeli enemy, but also to the Lebanese territories located on the south-eastern borders between Lebanon and Syria and its vicinity. Between the years 1967 and 1973, the Israeli enemy occupied the area extending from the Shebaa Farms to the Kfarshouba hills, to Nakhailah, and to the town of Ghajar. When the Israeli enemy withdrew in the years 2000 and 2006, these withdrawals did not include the occupied area on the Lebanese-Syrian borders mentioned above. Moreover, the Blue Line drawn in the year 2000 as a line for the Israeli withdrawal, made those areas fall south of it, meaning that it did not require an Israeli withdrawal. This behavior is in violation to the various international resolutions that rejected the Israeli occupation and requested its withdrawal.

Below, we will be reviewing the issue of the continued occupation of these areas and the surrounding situations and problems.

a- Shebaa Farms[13]:

The "Shebaa Farms" is that part of the Lebanese territory located on the south-western slope of Jabal al-Sheikh, which extends from Mughr Shebaa (or from Marjayoun-Quneitra road) in the south up to the Zalqa hill on Mount Hermon in the north, and is bounded by Wadi al-Asal in the east, while it is bordered on the west by the occupied Kfarshouba hills.

The number of these farms is fourteen: Barkhata, Beit al-Buraq, Kafr Dura, Mashad al-Tair, Ramtha, Zebdine, Qafwi, al-Moghar, Khallet Ghazaleh, Fashkool, Boustra, Marah al-Malloul, Karm

13- Issam Khalifa, Lubnan, almiyah wa al houdoud (Lebanon / Water and the Border), Part Two, Beirut 2001, pp. 13-28; Marie Ghantous, Les Hameaux de Chebaa et le Droit international publique, Mokhtarat (2001, Zalka-Liban, pp. 17 - 19..

al-Zaytouni, Jabal al-Rus, and al-Naqqar[14]. These farms are considered as a shelter for the residents and farmers of Shebaa town and their livestock, where they settle in winter to escape the snow in the town of Shebaa. We note that the Mughr Shebaa farm is the only one that is considered Syrian and belongs to the Syrian Quneitra district, while the rest of the farms are Lebanese, and together with the town of Shebaa constitute a real estate unit belonging to the Hasbaya district in the South of Lebanon.

Following the Israeli occupation of the Syrian Golan Heights in June 1967, the Shebaa Farms were gradually occupied from 15 to 25 June 1967, while the Boustara farm was occupied in 1973; Israeli forces surrounded the farms with barbed wire and expelled its residents and destroyed more than 1070 homes. It also prevented thousands of families from exploiting their properties. In the mid-eighties, the Israeli enemy established three colonies in the farms: two of them on the farms of Ruwaisat al-Nu'man and Zebdine to settle the Falasha Jews, and the third was for skiing and tourism, which was established on the farm of Marah al-Maloul[15] (the Israeli enemy expelled the entire population by force of arms in 1989).

The "Shebaa Farms" is of great importance, both in terms of its geo-strategic location (which overlooks the Hula Plain and the Galilee region in occupied Palestine, a large area of the Syrian Golan, and the Jabal Aamel region in southern Lebanon), and its water wealth contained in the farms which gives it utmost importance due to the large number of waterways and surface waters that feed the Banias, the Dan, and the Wazzani rivers. Shebaa Farms is also considered a major source of groundwater, so it is regarded as the upper basin of the Jordan River. The total quantity of water this river is fed by Shebaa Farms is estimated

14- Ghalib Siliqa, *Tarikh hasbaya (The History of Hasbaya)*, 1996, pp. 190-191

15- Issam Khalifeh, op.cit, p. 15.

to be one billion two hundred million cubic meters annually[16].

As for the pretext used by the Israeli enemy for not withdrawing from the Shebaa Farms in the year 2000, it was that the farms were Syrian and not Lebanese, and they fell outside the scope of Resolution 425 and thus outside the Blue Line. What applies to the Shebaa Farms, in the eyes of the Israeli enemy, are the provisions of Resolution 242, which was issued by the Security Council in the aftermath of the June 5, 1967 war. The United Nations agreed with the Israeli enemy's viewpoint, so the farms were placed south of the Blue Line despite the Lebanese authorities' request that the withdrawal should include the farms as well. In spite of the maps presented by Lebanon, considering that it has more than one Lebanese and non-Lebanese map that the farms within the Syrian borders, there are many reasons that prove that the Shebaa Farms are Lebanese, not the least of which is the numerous decisions of the French mandate authorities, and the joint Lebanese-Syrian survey work to address the dispute in the Mughr Shebaa area, which was completed and signed by the Lebanese judge Rafik Ghazzawi and the Syrian judge Adnan al-Khatib on March 27,1946, which showed that Shebaa Farms are Lebanese and the Mughr Shebaa Farm is Syrian, in addition to the description of the borders between Lebanon and Syria in that area[17].

Faced with the repeated Lebanese demands, the United Nations responded with the necessity to present an official document on the part of the Syrian state proving that the Shebaa Farms are Lebanese, in order to be able to take the necessary measures to ensure the Israeli enemy's withdrawal from them. However, the Syrian authorities refused to sign a document in this regard, and were satisfied with the public statements of a number of Syrian

16- Ibid, p. 26.

17- Murad, op.cit, p. 204.

officials declaring the farms as Lebanese. This issue caused internal Lebanese political and Syrian-Lebanese disputes, where the issue of the Shebaa Farms was exploited in a way that it departs from the true interest of Lebanon and Syria in taking back territories occupied by the Israeli enemy.

b- Kfarshouba Hills:

The occupied Kfarshouba hills are located north of the occupied Shebaa Farms, and they extend from Majidiya village in the west to Jabal Al-Rus in the east, the most important of which are the Ruwaysat al-Alam high in Jabal al-Rus and the Ruwaysat al-Sammaaq highland, where the Israeli enemy holds two major military centers.

The Israeli enemy occupied these heights in 1969, (not occupied in 1967, as what happened to the Shebaa farms), and there were no Syrian soldiers there, as the Israeli enemy invoked its occupation of the Shebaa farms.

However, these heights had been stationed by Palestinian resistance units since 1968. After the Israeli invasion in 1978, and the issuance of Resolutions 425 and 426. The area became under the custody of UNIFIL forces, which were stationed near Ruwaysat al-Alam and in Birkat Ba'athail near Ruwaysat al-Summaqah. However, the Israeli forces stationed on Ruwaysat al-Alam hill prevented the international forces from positioning near it and obliged them to move away and station north of Kfarshouba town.

On the other hand, the Israeli forces placed barbed wires around the occupied heights, and placed a gate that prevented people from entering their agricultural lands, thus placing its hand on large agricultural lands for the people of Kfarshouba[18].

What is striking is the confusion occurring between the

18- Khalifeh, op.cit., p. 167.

Kfarshouba Heights and the Shebaa Farms and considering them part of it, and it applies the same criteria that the Israeli enemy invokes to maintain the Shebaa Farms. However, not any Syrian soldier had entered the Kfarshouba Heights before it was occupied by the Israeli enemy in 1969, as is the case in the Shebaa Farms. Therefore, the United Nations had to place those heights on the Lebanese side of the Blue Line and obligate the Israeli enemy to withdraw from them in the year 2000, in implementation of Resolution 425, similar to the southern regions from which it withdrew.

c- Al-Nakhaila Village:

The village of Nakhaila is located in the far southeast corner of the Hasbaya district, at a distance of 2,500 meters east of the Hasbani River, and at a distance of 1,500 south-west of Mughr Shebaa. According to the Paulet-Newcombe delineation, the village of Nakhaila is located approximately 1,000 meters northwest of the meeting point of the Lebanese-Syrian-Palestinian borders[19].

Therefore, the village of Nakhaila, located to the south of the Shebaa Farms, which was not mentioned in all the delineations of the Blue Line, should have been included in the Israeli withdrawal.

d- Ghajar town:

The town of Ghajar is located east of the Wazzani River on the vertices line extending south down to the Roman bridge. It is bordered on the north by the Surda farm and the outlying town of Al Mary, and on the south by Israeli borders, and on the east by the towns of Al-Abbasiya and Majidiyeh, and to the west by the town of Arab Al-Luizah. As for the townspeople, they are Syrians, and most of them today hold Israeli citizenship.

19- Khalifeh, op.cit., p. 30.

The town of Ghajar was occupied in the June 1967 war, and it was then a small town, and the Israeli enemy considered it part of the occupied Golan. Because of the population growth of the town, and during the Israeli occupation of southern Lebanon, the town began to expand to the north, and its residents began building their homes outside the Old Town, making more than one third of the town within Lebanese territory. In the year 2000, the Israeli enemy withdrew from the northern part of the town after it became clear that the Blue Line was dividing it in two. The Lebanese army did not enter the northern part at that time. Rather, the movement of the people was left unchanged due to their lack of association with the Lebanese State. However, the Israeli enemy reoccupied the town completely in 2006 during the July war, and refused to withdraw from it after the issuance of Resolution 1701. UNIFIL tried to make the Israeli withdrawal from the Lebanese part of the town available, but it was unable to do so due to the Israeli enemy's intention not to withdraw from the town, especially since its residents have become Israelis. Despite all the proposals made by UNIFIL and the Lebanese side, the Israeli enemy insisted on its adherence to the Ghajar and erected a barbed-wire fence around the town, cutting the Arab al-Luweizeh-Abbasiah road, which is located within the Lebanese territories and outside the occupied zone, and passes along the barbed wire[20].

In addition to obstructing the movement of Lebanese citizens on the aforementioned road, the Israeli enemy proceeded to steal large quantities of the Wazzani spring water, under the pretext that it was pumped for the benefit of the residents of Ghajar. In fact, the Israeli enemy installed two 4-inch pumps each, operating day and night, far exceeding the Ghajar need for water. One study showed that the quantity that the Israeli

20- Murad, op.cit, pp. 185-187.

enemy steals from the Wazzani Spring amounts to 1,500 cubic meters per day, and that it goes to Israeli territory under the guise of the Ghajar people[21].

Conclusion and Remarks:

After this comprehensive view of our southern borders, its historical background, and the stages that it has gone through since its establishment during the days of the French Mandate of Lebanon and the demarcation of its borders with Palestine, which was under the British Mandate, and which back then took the form of "internationally recognized borders", and that before the establishment of the Israeli enemy in 1948, we saw the danger that Lebanon perceived with the establishment of the Israeli enemy, and the continuous violations of its borders as a result of Israeli ambitions.

After we shed light on all the problems that the Israeli enemy has created with regard to its borders with Lebanon, it seems necessary to include some remarks that are imperative to ensure the safety of the borders in the face of a greedy enemy who covets the goodness of our land, and today the bounties of our sea. It must be noted that we did not address in this research the dispute related to the demarcation of the maritime borders with the Israeli enemy, as it requires a special research that are beyond the boundaries of this discussion. As for the remarks, they are as follows:

First – The borders are a very significant issue, as they relate to one of the pillars on which the state is founded, namely the land and the exercise of sovereignty over it, which in turn is not upright without clear, stable, and safeguarded borders. On

21- Report of the Ministerial Committee on Water Security and Israeli theft of Lebanese waters, dated February 24, 2017; Murad, op.cit., p. 194.

this basis, the issue of borders should be taken seriously and with diligent institutional work, which calls for a national effort that has priority, and requires dealing with it with honesty and dedication and keeping it away from all political disputes at various levels.

Second - The Lebanese army, since the signing of the Lebanese-Israeli armistice agreement in 1949, may be the only national institution that has carried the burden of the southern borders of Lebanon, even if that was among its core tasks, despite the loss of the political decision in many cases. Maintaining a leading role for Lebanon in the international community and in international organizations played by the official authorities, helps Lebanon preserve its borders, its rights and its national interests.

Third - The Lebanese authorities must focus on the right direction while handling different situations on the southern borders; and our true direction is the Lebanese-Israeli Armistice Agreement signed in 1949. It should be known that this armistice agreement is the only bilateral agreement signed between Lebanon and the Israeli enemy, sponsored by the UN Security Council. It is responsible for controlling the conditions on the borders, and it obligates the Israeli enemy to respect these borders. The Israeli enemy has tried a lot to evade this agreement, in order to be freed from its obligations, in order to facilitate the fulfillment of its desires. Therefore, the "armistice line", which corresponds to the international border between Lebanon and the Israeli enemy, which was declared by the Armistice Agreement, must be reconsidered. Therefore, the Armistice Monitoring Committee must be reactivated and its officers are still present with UNIFIL, but their role is almost frozen.

As for the Blue Line, it is only considered a withdrawal line, and it cannot be compared to the "armistice line" that the

Security Council ordered to establish according to Chapter Seven of the United Nations Charter under Resolution 62 referred to above, and this "armistice line" is identical to the international borders with the Israeli enemy. Hence, the focus must always be on the armistice line, in all issues related to the southern borders. When Israeli violations occur, Lebanon should announce that they are violations of the armistice line before being violations of the Blue Line (especially since the Israeli enemy, in this context, deliberately focuses on the Blue Line, neglecting to mention the armistice line and the armistice agreement itself). In this regard, the Israeli enemy seeks to perpetuate its occupation of the areas where the Blue Line is far from the international borders, on one hand, and with the aim of avoiding condemning it for violating the many international resolutions in this regard on the other hand.

The greed of a brutal enemy is a fact. It needs worthy statesmen, ready to bear the responsibility of managing national issues efficiently and with perseverance. Otherwise, history will witness and will document what they could have done but did not do.

References:

- Ghantous, Marie, Les Hameaux de Chebaa et le Droit international public Mokhtarat (2001, Zalka-Liban).
- Siliqa, Ghalib, *Tarikh hasbaya* (The History of Hasbaya), 1996.
- Khalifa, Issam, *Lubnan, almiyah wa al houdoud* (Lebanon / Water and the Borders), Part Two, Beirut 2001.
- Murad, Antoine, *Houkouk bayn AlKhotout* (Rights among the Lines, the southern Lebanese borders, transformations and problems), Beirut 2020.
- Shayya, Riad, *Itifakeyat Al Hodna Al Lubnaniyah - Al Israileyat 1949 Fi Daoua' AlKanoun Addowli* (The Lebanese-Israeli Armistice Agreement of 1949 in the Light of International Law), An-Nahar publishing house, Beirut 2003.
- Starke's International Law, 11th ed., I. A. Shearer (Editor), 1994.
- Tueni, Ghassan, Resolution 425, Introductions, Backgrounds, Facts, Dimensions, An-Nahar Publishing House, Beirut, 1996.

L'intervention Soviétique en Afghanistan: Nécessité Stratégique ou Dilemme Historique?

Cmd. Bassel Hajjar
Officier à l'armée libanaise

Introduction

1- Le conflit interne afghan et son impact sur la décision de l'Union soviétique d'envahir l'Afghanistan

La crise Afghane remonte à 1973 lorsque le Prince Muhammad Daoud a réussi à éliminer la monarchie qui a duré des décennies et à s'emparer du pouvoir. Cependant, le prince Muhammad Dawood n'a pas été en mesure d'assurer la sécurité ou la stabilité et n'a pas pu en raison des troubles et de la rébellion auxquels il a été confronté. Aussi, faut-il noter que dans le cadre de ce chaos, l'Union Soviétique a été impliqué dans cette affaire. À cause du bouleversement des conditions internes d'Afghanistan, l'influence des partis marxistes, notamment le Parti Démocratique Populaire d'Afghanistan inspiré du marxisme, a été renforcée, qui a finalement pu, le 27 Avril 1978, renverser le pouvoir de Muhammad Daoud. Juste

après, Noureddin Taraki, le Secrétaire Général du Parti, a été nommé au poste de Président du Conseil Révolutionnaire et de Premier Ministre. Il a également fait appel aux Soviétiques pour obtenir de l'aide et de l'assistance, de sorte qu'il a signé un accord d'amitié et de coopération avec eux.

À l'époque du nouveau gouvernement, la sécurité intérieure n'était pas activement garantie et affectée par la propagation des révolutions dans tout le pays et la propagation de la désobéissance civile dans diverses régions. Avec ces révolutions, il y a eu une réclamation pour l'autonomie avec rejet de l'autorité du gouvernement central à Kaboul. En outre, les controverses et les divisions entre les membres du parti au pouvoir ont repris. Et cela a suscité une division du régime: une partie dirigée par Taraki, le Premier Ministre, qui croit qu'il est nécessaire de dialoguer avec les insurgés et de consolider les moyens démocratiques en Afghanistan, et une autre partie dirigée par le vice Premier Ministre Hafizullah Amin qui croit en force et à la nécessité d'être strict avec les opposants. En raison de sa forte influence au sein de l'armée, Hafizullah Amin est devenu l'homme le plus puissant en Afghanistan. Il a donc pris le contrôle du Comité central du Secrétariat général du parti dirigeant et, il a personnellement géré le Ministère de la Défense et la Gendarmerie. Sans oublier de mentionner qu'il a réalisé sa politique visant à réprimer brutalement les manifestants. Cela a conduit à creuser l'écart entre lui et le Premier Ministre d'une part, et entre lui et le peuple afghan d'autre part. Au début de l'année 1979, il est devenu évident qu'il y a un affrontement entre les partis dirigeants. Chacun d'eux s'est préparé à se débarrasser de l'autre. En Septembre 1979, l'événement attendu s'est produit. Après son retour de Moscou et sa rencontre avec Brejnev, Noureddine Taraki fut arrêté et tué par Amin qui a été déclaré coupable de cet acte.

Suite à la mort de Taraki, Amin a tenté de dénouer les tensions internes. Il a donc mis fin à la police secrète et il s'est rapproché des partis religieux. Il a aussi libéré un grand nombre de prisonniers politiques. Toutes les tentatives d'Amin pour contrôler la situation intérieure et limiter l'influence des révolutionnaires ont échoué en raison de ses mesures répressives et de son échec apparent à tenir ses promesses de réforme.

Sur le plan militaire, et dans les zones montagneuses, les combattants islamiques ont graduellement attaqué l'Armée Afghane au point que le gouvernement de Hafizullah Amin a demandé l'aide et l'appui de l'Union Soviétique pour but de maintenir le régime révolutionnaire. Mais l'Union a estimé que la présence d'Amin en tant que dirigeant afghan ne servirait pas l'intérêt de ce régime. Les positions des dirigeants Soviétiques sont basées sur les rapports du Service de Renseignements Soviétiques (KGB = Komitet gossoudarstvennoï bezopasnosti = Comité pour la Sécurité de l'État) mettant en évidence des doutes sur le fait qu'Amin soit un espion de l'Agence de Renseignement Américaine (CIA)[1].

2- Faits de l'invasion soviétique

Le 22 Décembre, les dirigeants Soviétiques ont pris alors la décision d'intervenir et de se débarrasser d'Amin. Ils ont alors concentré l'attention des forces afghanes - fidèles à Amin - sur l'entretien des chars et d'autres formes de munitions importantes. Avant le début des hostilités, les dirigeants Soviétiques ont perturbé le réseau de communication dans les zones en dehors

1- **Le Général Vasily Zaplatin**, qui était conseiller politique à l'époque, a affirmé que quatre des Ministres de Taraki étaient à l'origine de l'instabilité et de la déformation de l'image d'Amin devant les dirigeants soviétiques. De plus, Amin a formellement établi des relations amicales avec l'Union Soviétique. Même après la mort d'Amin et de deux de ses fils, sa femme a déclaré qu'elle voulait aller à l'Union Soviétique avec son fils et ses deux filles, car son mari était un ami de l'Union. Et plus tard, elle est allée en Union Soviétique pour y vivre.

de Kaboul, sans la capitale. Et cela a ouvert la voie aux troupes aéroportées soviétiques à atterrir à Kaboul. Les tentatives d'Amin de déplacer les bureaux présidentiels au Tajbik Palace ont échoué, en estimant que cela serait moins risqué de ce qui va peut-être arrivé. Le 27 décembre 1979, des acteurs Afghans soutenus par les Forces Spéciales Soviétiques et des Agents de Renseignements Secrets ont occupé les bâtiments principaux du gouvernement, de l'armée et de la radio dans la capitale Kaboul, notamment le Palais Présidentiel de Tajbik, où ils se sont débarrassés du Président Hafizullah Amin. Il convient également de noter les occupations de tous les principaux sites et ministères. La nouvelle direction révolutionnaire a annoncé la libération de l'Afghanistan du régime d'Amin, qui avait été préparée par le Comité central révolutionnaire d'Afghanistan. Après cela, ce comité a choisi l'ancien vice-premier ministre Babrak Karmal[2] comme son successeur.

Les forces terrestres soviétiques ont continué à entrer en Afghanistan par le nord - selon le Politburo soviétique – et en application du traité d' «amitié, de coopération et de bon voisinage» en 1978, signé par l'ancien président Taraki. L'objectif déclaré de cette intervention était de fournir une assistance internationale au peuple afghan afin de préserver l'unité du pays et de construire des institutions constitutionnelles capables de faire avancer le peuple afghan. Après tout cela, il convient de signaler qu'« au début de 1980, le nombre de Forces Soviétiques en Afghanistan est estimé à 100 000[3]».

Au lieu de cela, la décision des dirigeants soviétiques d'entrer en Afghanistan était un choix compliqué. Comme le Parti

2- Un dirigeant afghan prosoviétique a dirigé l'Afghanistan après le renversement d'Amin. Il a tenté d'instaurer des réformes pour sauver le pays de la Guerre Civile.

3- Rogers, Tom: **The Soviet Withdrawal from Afghanistan**: Analysis and Chronology, Greenwood Press, Westport, CT, 1992 page 18.

communiste russe lui-même a été divisé en deux dans le cadre de l'invasion soviétique de l'Afghanistan. Mais tout le monde s'est mis d'accord que le fait d'offrir une assistance internationale au peuple Afghan pour expliquer la raison de l'invasion Soviétique n'est que des justifications ou de formules de propagande loin de la réalité. Et cette invasion a mis alors fin à l'intervention militaire directe de la Diplomatie Soviétique.

3- Les raisons géostratégiques de l'invasion soviétique

a) La quête soviétique pour combler le fossé stratégique avec les États-Unis

Certains considéraient que l'entrée soviétique en Afghanistan était purement défensive. Cette entrée est similaire - en termes d'objectifs - à l'entrée soviétique en Iran au début de la Seconde Guerre Mondiale, afin de sécuriser les frontières sud de l'Union soviétique. Les Américains ont tenté d'entrer en Afghanistan et d'affaiblir le régime pro-Moscou pour but de renverser l'Afghanistan et de le soumettre à leur contrôle. Cela leur permet d'installer un système de radar afin d'espionner des essais de missiles dans les régions du Sud de l'Union Soviétique, et de cette façon les missiles stratégiques sont testées. Ces radars installés par les Etats-Unis font échouer toute la stratégie de défense dans la région du Sud comprenant toutes les installations nucléaires et spatiales soviétiques. À noter que les Soviétiques voulaient garder ces installations aussi loin que possible de l'Europe Occidentale afin qu'elles ne soient pas affectées par l'espionnage américain. Par conséquent, les États-Unis ont vu que l'Afghanistan a été le chemin le plus court pour pouvoir surveiller les sites importants de la Russie.

«Tous ces faits ont suscité la peur chez les dirigeants soviétiques, qui ont préféré d'anticiper les changements, de

réagir rapidement en envoyant leurs forces en Afghanistan afin d'empêcher les États-Unis d'Amérique d'effectuer n'importe quelle opération contre l'Iran sous prétexte de sauver les otages, ou protéger le détroit d'Ormuz et de sécuriser le passage du pétrole arabe vers l'Occident[4]».

b) Facteur Chinois

Parallèlement, la Chine a été un acteur important et a empêché les Soviétiques d'entrer en Afghanistan. Le Général Norat Peter Gregorians[5] a considéré que le déploiement des forces Soviétiques en Afghanistan a été une mesure préventive contre la Chine, avec laquelle la situation était comme une guerre. Après le refus des demandes de la Chine sur le fait d'avoir la propriété des terres s'étendant de l'Oural à l'Extrême-Orient, sur lesquelles la Russie a mis la main après la Seconde Guerre Mondiale, les relations entre les deux parties se sont détériorées dans la période qui précède l'entrée soviétique en Afghanistan. Alors que les relations se sont détériorées les forces Chinoises se sont rassemblées aux frontières et, ont commencé à lancer des publications hostiles. Suite à cela, l'Union Soviétique se précipite pour mobiliser des forces le long de ses frontières avec la Chine et pour préparer les plans et les bases nécessaires pour répondre à toute agression chinoise sur les territoires soviétiques. Et Afghanistan a été l'élément important permettant aux forces soviétiques d'encercler la Chine de tous les côtés. La 39^{e} armée soviétique stationnée en Mongolie - dont le nombre est estimé à 100 000 combattants – sécurise les frontières de l'Union soviétique avec la Chine. Tandis que les frontières sino-soviétiques en Asie Centrale et au-delà du lac Baïkal sont

4- Zuhair Shoukour, **American Policy in the Persian Gulf**, **Doctrine Carter**, Arab Development Institute, Beirut, 1986, p.89

5- **Norat Peter Gregorians**, le Général Soviétique, a été le Chef d'État-Major des forces soviétiques en Afghanistan de 1981 à 1983. Il est considéré comme le principal ingénieur qui a élaboré le plan d'envahir Afghanistan et de lutter contre la résistance afghane.

sécurisées par le district militaire de Turkestan comprenant un certain nombre d'armées soviétiques stationnées là-bas. Quant à la partie gauche de la frontière avec la Chine – connue sous le nom du Turkestan Oriental - elle n'a été pas sécurisée ni protégée par les forces soviétiques - où passe précisément la frontière soviétique avec l'Afghanistan. Ainsi, l'entrée des forces soviétiques en Afghanistan conduira à renforcer militairement le contrôle sur la Chine. Aussi, «l'Afghanistan - sous occupation soviétique - représente un grand danger pour la Chine. Et faire pression sur son allié, le Pakistan, aiderait à fournir à l'Union soviétique des avantages stratégiques dans la région de l'Océan Indien par rapport à la Chine». C'est pour cette raison que la Chine n'a pas privilégié - parmi ses trois conditions notamment celle de la restauration de ses relations avec l'Union Soviétique - le retrait des Forces Soviétiques de Mongolie ou bien le retrait des Forces Vietnamiennes prosoviétiques du Cambodge. Mais elle a insisté sur la nécessité de retirer les Forces Soviétiques d'Afghanistan[6].

c) Gains géopolitiques soviétiques

Les experts occidentaux n'ont jamais cru que le but de l'entrée de l'Union soviétique en Afghanistan était de se défendre. Il importe de noter que l'Union Soviétique aurait pu intervenir de façon indirecte pour préserver l'Afghanistan au sein du système soviétique, sans oublier de mentionner la présence d'un lien géographique et démographique entre Kaboul et Moscou, en plus l'infiltration idéologique écoulée depuis deux décennies. Par conséquent, et selon les experts, l'intervention soviétique a marqué le début d'une nouvelle phase de la politique étrangère soviétique qui a pris un caractère offensif. Et cela allait

6- Une interview télévisée avec le Général Grigoryants sur la chaîne RT (Russia Today), le 06/11/2000 intitulée: **Les vraies raisons de l'entrée Soviétique en Afghanistan**.

inverser les équations de la puissance internationale au profit de l'Union. L'invasion Soviétique est considérée comme une opération offensive. Elle a pour objectif historique la volonté de consolider l'influence et la puissance de l'Union sur le Sud, notamment le Golfe caractérisé d'une importance stratégique, où les forces soviétiques ont pu s'approcher à quelques kilomètres de la région du Golfe(7). Les effets de cette invasion sur les intérêts et l'influence américains dans la région du Golfe ont été catastrophiques. Ainsi, la présence militaire soviétique en Afghanistan représentait une menace imminente et nationale pour cette région, considérée comme le réservoir de pétrole du monde occidental. Par cela, les forces soviétiques pourraient donc se rapprocher de l'océan Indien; et le détroit d'Ormuz deviendrait alors la principale route du pétrole à la merci des Soviétiques. Les Soviétiques ont eu l'intention de s'approcher du Golfe Arabe malgré leur négation. En conséquence, ils ont visé à imposer de nouveaux équilibres dans la région pour faire pression sur les États-Unis pour qu'ils reconnaissent les intérêts soviétiques vitaux dans la région du Golfe arabe.

Les Généraux soviétiques ont mentionné: «Contrairement à nous, les Etats-Unis ont lancé deux guerres: la première en Corée tandis que la deuxième au Vietnam. C'est pour cette raison qu'il faut donc exposer nos forces au feu, notamment les Officiers et tester les équipements de combat et les types d'armes modernes»(8) Au niveau local, l'Afghanistan serait une école considérable et un champ d'expérimentation nécessaire pour but de développer la tactique militaire soviétique, surtout dans

---

7- Hassan Al-Alkim, **La politique Soviétique pendant l'ère Gorbatchev envers le Golfe**, publié dans la magazine «The Arab Future», délivré par le Centre d'Études sur l'Unité Arabe, n° 125, Beyrouth, 1989, p. 137.

8- Alexey Vasiliev, **Russia in the Near and Middle East from Messianism to Pragmatism**, traduit par le Centre Arabe de presse et d'édition, Moscou, Bibliothèque Madbouly, Le Caire, 2003, p. 361.

les zones montagneuses où l'armée soviétique n'avait aucune expérience pratique dans ce domaine. Par conséquent, l'un des objectifs les plus importants de la guerre en Afghanistan est de développer un nouveau système et des méthodes renouvelées pour mener les guerres, en tenant compte de la tactique et de l'art opérationnel des parties belligérantes dans les opérations de combat. Cet objectif ressemble au plan d'Hitler avant la Seconde Guerre Mondiale qui a consisté à mettre ses forces et son équipement dans la guerre interne espagnole à disposition pour toute future opération de combat à l'intérieur de l'Europe.

Les phénomènes qui ont incité la Russie à suivre cette approche sont les suivants: la modification sur l'équilibre de force à la fin des années 70, l'état du vide stratégique et la situation sécuritaire instable dans le Golfe après la chute du Shah d'Iran. L'Union Soviétique n'a pas pu atteindre les eaux chaudes du Golfe à cause des Britanniques et des Américains. Le Shah d'Iran a été impliqué dans cette affaire, et les Américains n'ont trouvé personne pour jouer ce rôle après sa chute.

4- L'impact de l'invasion soviétique sur les intérêts stratégiques des États-Unis

Les politiciens américains ont été toujours conscients que l'invasion soviétique de l'Afghanistan constitue, à terme, un danger sur les alliances internationales. Cette invasion est aussi un facteur contribuant à la désintégration du bloc occidental et à l'isolement des États-Unis, ce qui va conduire à un recul dans la politique internationale. Les points suivants prouvent cela:

Le premier point porte sur l'atout stratégique de l'Union Soviétique grâce à sa présence en Afghanistan et à l'extension de son influence aux pays voisins comme l'Iran et le Pakistan qui sont étroitement liés à l'Occident tout en mettant en œuvre les intérêts. Cette présence permettra à l'Union Soviétique

d'exercer une pression efficace sur les deux pays, soit pour ajuster leur politique étrangère d'une manière qui convienne aux intérêts soviétiques supérieurs, soit, au moins, pour neutraliser ces pays et empêcher leurs politiques d'entrer en conflit avec celle de l'Union Soviétique.

Quant au deuxième point, «le succès de l'Union Soviétique à contrôler voire influencer les corridors pétroliers du Golfe lui permettra de faire chanter les pays européens et le Japon du fait de la dépendance totale de ces pays au pétrole du golfe Persique. Alors, et sous pression économique, ces pays, doivent suivre la politique de l'Union soviétique avec un engagement positif, et rester à l'écart d'assurer, avec volonté, l'écoulement du pétrole du Golfe qui, à cette époque, est devenu un facteur vital pour la civilisation occidentale(9)».

Si ce changement va avoir lieu au niveau de l'Europe, de nombreuses affaires constituant les constantes de la politique internationale, vont être reconsidérées comme les bases américaines en Europe et la politique européenne qui isole l'Union Soviétique. Il existe un véritable potentiel de transformer l'Afghanistan en une base de missiles soviétique menaçant la stratégie européenne d'une part, et mettant toutes les bases militaires américaines au Moyen-Orient et en Afrique du Nord à la merci des forces soviétiques d'autre part. Le Secrétaire de la Défense aux Etats-Unis, Caspar Weinberger, a déclaré devant le Congrès que «les Soviétiques sont exactement à 400 milles du monde occidental dans le Golfe, et ils vont s'en emparer dans le but de partager des quotas, d'abord, et ensuite de faire pression sur l'Europe(10)».

9- Alexey Vasiliev, **Russia in the Near and Middle East from Messianism to Pragmatism**, op.cit. p. 362.

10- Sayed Zahra, **"The Strategy of the Two Greater Powers and Security Issues in the Gulf"**, publié dans la magazine "Arab Strategic Thought", Arab Development, no.2, Octobre 1981, p. 87.

Après l'occupation soviétique, l'Afghanistan jouera le même rôle de renseignement que l'Iran a joué pour les États-Unis. L'Afghanistan devient donc une base radar de renseignement et d'espionnage pour tous les mouvements des forces américaines dans la région du golfe Persique, et cela va les empêcher de prendre des initiatives pour lancer une bataille éventuelle. L'Union Soviétique peut aussi faire de l'Afghanistan une base d'espionnage pour le golfe Persique et un centre de propagande avancé pour déstabiliser les régimes du Golfe fidèles aux États-Unis. Tout cela va permettre à l'Union Soviétique d'être un acteur majeur dans le Golfe. Oscillant entre la peur et les intérêts communs avec l'Union soviétique, chaque pays serait alors contraint de prendre en compte les intérêts existants de l'Union dans la région du Golfe.

Les États-Unis se sont retrouvés face à une armée soviétique avançant vers le sud en Afghanistan. Ils considèrent le Sud comme le chemin le plus proche pour les Soviétiques vers l'océan Indien et le Golfe Persique.

5- Le plan Américain pour contrer l'invasion

a- Transformer l'Afghanistan en un Vietnam soviétique

Les politiciens américains, dirigés par le conseiller du président Carter Zbigniew Brzezinski, ont estimé que l'intervention de l'armée soviétique en Afghanistan ne pouvait être qu'un début de la bataille. La CIA et l'Agence Nationale de Sécurité se faisaient du souci et ont peur du fait de la forte présence soviétique en Afghanistan. Vus les dangers émergents, les Américains se sont retrouvés dans une situation d'agir rapidement pour but d'atteindre deux objectifs principaux:

1- Empêcher les Soviétiques d'avancer militairement, c.à.d envahir un pays autre que l'Afghanistan.

2- Mettre l'Afghanistan sous la tutelle de l'Armée Soviétique qui sera obligée finalement à sortir d'Afghanistan à cause d'un scandale militaire menaçant le prestige de leur état et leur régime.

Pour faire face à l'invasion soviétique de l'Afghanistan, les États-Unis ont, en priorité, renforcé leur présence militaire dans la région du Golfe qui est devenue une zone sensible contestée après l'invasion. «Les États-Unis ont profité de la crise pour intensifier leur présence militaire dans l'océan Indien et le Golfe Arabique, sous prétexte de protéger les sources et les voies pétrolières contre les aspirations soviétiques, tout en essayant de lier la région à des projets de sécurité pour une défense commune»[(11)]. Pour atteindre cet objectif, Les États-Unis avaient eu recours à des ententes et accords préalables concernant la coopération militaire avec les Émirats du Golfe, notant qu'ils les avaient auparavant négligés pour la présence du Shah, qui avait pour rôle de protéger ses intérêts. Quant aux objectifs militaires, les États-Unis ont décidé de compter sur la guerre de neutralisation pour stopper l'avancée de l'armée soviétique et limiter sa progression, surtout après l'invasion de l'Afghanistan. Après avoir atteint cet objectif, les soi-disant militaires auront recours à une méthode de guerre d'usure, qui finira par forcer les Soviétiques à se retirer d'Afghanistan dans des conditions politiques qui ne conviennent pas aux dirigeants soviétiques.

Malgré la gravité de l'invasion et son impact sur la sécurité stratégique américaine, l'administration américaine a choisi de ne pas intervenir directement. Ce que les Vietnamiens ont commis se gravent dans la mémoire des dirigeants Américains. Les États-Unis considéraient également l'Afghanistan comme l'une des zones d'influence soviétique. Et toute intervention y mettrait fin à la détente des relations internationales entre

11- Zuhair Shoukour, **American Policy,** op.cit. page 94.

les deux pôles mondiaux, et conduirait à une escalade pouvant aller jusqu'à l'affrontement militaire[12]». La preuve en est que les États-Unis ont refusé d'intervenir en Afghanistan depuis les années cinquante, «et cela inciterait le gouvernement afghan à demander une aide militaire de l'Union Soviétique[13]». Selon l'Administration Américaine, l'Afghanistan est alors considéré comme une zone d'hégémonie soviétique. Par conséquent, toute intervention américaine ouverte et explicite, en l'absence d'accords de défense commune entre les deux pays, pourrait exposer les États-Unis à des considérations et problèmes juridiques – non souhaitables - d'une part, et surtout conduire à des réponses provocatrices de l'Union soviétique dans la région du Golfe et l'océan Indien, d'autre part. À noter que les États-Unis sont incapables d'endurer et supporter ces considérations et problèmes juridiques, notamment après avoir perdu leur plus important allié dans la région après la Révolution Islamique en Iran. Il fallait donc hâter la recherche d'un leadership alternatif pour cette guerre permanente que les Américains voulaient et légitimaient. Et pour but d'assurer leur succès, ils voulaient qu'il se soit caractérisé d'une sorte de légitimité leur permettant d'intervenir, militairement et pratiquement, contre l'Union Soviétique. En effet, les États-Unis ont fait d'inlassables efforts pour soutenir la résistance afghane qui a réussi à bouleverser la situation de l'armée soviétique en Afghanistan.

b- la résistance Afghane

Les États-Unis n'ont pas fourni à la résistance afghane des armes de fabrication américaine par peur de s'en mêler, mais ils ont voulu lui fournir des armes de fabrication soviétique pour

12- Alexey Vasiliev, **Russia in the Near and Middle East from Messianism to Pragmatism**, op.cit. p. 365.

13- Ahmed Abdel-Badi': **The Struggle for Afghanistan**, International Politics, Centre Al-Ahram d'Études Politiques et Stratégiques, no. 71, Le Caire, Janvier 1983, p. 19.

qu'il soit difficile d'accuser les États-Unis. Concernant le soutien militaire, les États-Unis cherchaient à assurer une couverture internationale à la résistance afghane et à inciter tous ses alliés dans le Monde Islamique de parvenir à la formation d'une large alliance islamique afin de combattre les Soviétiques en Afghanistan. Les États-Unis d'Amérique se sont appuyés sur les protestations de l'opinion du monde musulman et des réfugiés afghans pour former cette alliance et elle a été lancée à partir de là. Cette question a été soulevée auprès du Conseil de sécurité qui a émis, à l'unanimité, une résolution condamnant l'invasion[14]. L'Assemblée Générale[15] a rapidement adopté cette résolution et a réclamé le retrait des forces soviétiques d'Afghanistan.

En effet, les États-Unis ont réussi à former une alliance qui comprend l'Arabie saoudite, l'Égypte et le Pakistan. Cette alliance a effectivement contribué à soutenir la résistance afghane et à lui fournir de l'argent, des armes et des renseignements. Dans le même temps, il a également permis aux États-Unis d'affronter l'armée soviétique tout en causant de lourdes pertes à l'Union en se retirant d'Afghanistan.

Par conséquent, et avec succès, les États-Unis ont pu apporter un soutien matériel et moral pour les guerriers en Afghanistan, et inciter les pays islamiques à les soutenir et d'intensifier la propagande qui révèle, avec exagération, le danger communiste. Selon Brzezinski, le fait de gagner Pakistan constitue un facteur vital pour les guerriers afghans. Et à partir de là, la crise afghane est alors devenue une guerre froide entre les États-Unis et l'Union Soviétique et non pas crise de formation d'un gouvernement loyal par l'intermédiaire de l'Union Soviétique[16]».

14- Voir l'annexe de la documentation, Document n°1.

15- Voir l'annexe de la documentation, Document n°1.

16- Douglas Little, ***American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945***, traduit par Talaat Al-Shayeb, The National Center for Translation, Le Caire-Egypte, 2009, p. 274.

Après l'invasion soviétique de l'Afghanistan, et au milieu et au cours des événements historiques successifs et récurrents, l'administration soviétique a échoué dans sa tentative de comprendre les événements historiques et de tirer parti des leçons de l'histoire, et n'a donc pas pu les rattraper. En plus l'Union Soviétique a été incapable de comprendre les fins et les perceptions américaines, la décision américaine de faire de l'Afghanistan une base dans leurs Républiques du Sud, n'avait pas pour but de contrôler l'Afghanistan ni de le transformer en une base américaine, comme le prétendaient certains hauts militaires soviétiques pour justifier leur intervention en Afghanistan. La plupart des spécialistes des affaires soviétiques estimaient que l'entrée des Soviétiques en Afghanistan n'affectait pas les intérêts vitaux et stratégiques des États-Unis(17). À noter que les États-Unis n'ont pas investi en Afghanistan. Le vice-roi Britannique en Inde, Lord Curzon, a mentionné: «Il n'est pas nécessaire d'occuper l'Afghanistan. On peut tout simplement l'acheter car c'est un pays très cher». Il est facile de l'acheter à cause de ses tribus en conflit et de ses races en guerre. L'Union Soviétique, suivi par les Etats-Unis, ont profité de cela, et l'ont occupés. De plus, et d'après leur expérience en Vietnam, les Américains ont vu que la bonne méthode est de contrôler les régions asiatiques par voie maritime et non pas terrestre pour éviter des résultats indésirables.

Selon ces analyses, La réaction américaine à l'impact de l'invasion soviétique sur ses intérêts n'a jamais été naturelle. Il s'agissait plutôt d'une étape intermédiaire dans un processus limité ni dans le temps ni dans l'espace, qui a été soigneusement planifié dans le but d'assiéger les Soviétiques et de les forcer à intervenir militairement pour drainer leurs forces et les contrecarrer. Ajoutons à cela que Kaboul n'est pas comme

17- Zuhair Shoukour, **American Policy,** op.cit. page 90.

Téhéran, Riyad ou toute capitale qui a du poids dans le système de sécurité occidental. Par conséquent, l'entrée à Kaboul ne constitue aucun danger pour les intérêts stratégiques américains, de même que les Russes sont intervenus militairement dans un pays considéré comme étant leur zone d'influence depuis 1973.

Robert Gates, ancien Directeur de la CIA, a avoué, dans ses notes publiées sous la forme d'un livre, intitulé «From the Shadows», que les États-Unis ont aidé les rebelles afghans 6 mois avant l'invasion soviétique[18]. En parallèle, dans une interview publiée dans une magazine française[19], Zbigniew Brzezinski, Conseiller à la Sécurité Nationale sous la présidence Carter, a avoué qu'il envoyait, le 3/9/1979, un mémorandum au président Carter dans lequel il soulignait que la position de l'Union Soviétique devenait de plus en plus difficile en Afghanistan. Il ajoutait que la pression américaine sur l'intervention soviétique militairement et directement faciliterait le recul de l'armée Russe dans les plus grandes opérations de la Guerre Froide. Il mentionnait que l'Afghanistan n'est pas un piège dans lequel les Américains ont espéré que les Russes tomberaient pour mener la vie dure qu'ils ont vécue au Vietnam. Mais la différence est que les États-Unis avaient quitté le Vietnam avant qu'il ne soit trop tard et qu'ils aient eu assez de pouvoir pour se reconquérir politiquement et militairement. Les Russes s'étaient retirés d'Afghanistan après avoir épuisé leurs forces et nui à leur économie ainsi qu'au prestige et au moral de leurs officiers et soldats, ce qui a finalement conduit à l'effondrement rapide de leur État.

18- Pour plus de détails sur ce sujet, voir: Robert M. Gates, **From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War,** David C. Hendrickson, Washington, 2009.

19- **Revue de l'Observatoire.**

6- L'impact de l'invasion soviétique sur la sécurité régionale de l'Iran

La décision de l'Union Soviétique d'envahir l'Afghanistan a causé pour le gouvernement iranien une grande difficulté pour déterminer sa position. Deux raisons peuvent expliquer cela: la première est l'instabilité de la situation interne iranienne due aux conflits internes entre les religions et les courants laïcs concernant la position sur la guerre, et la deuxième est les relations irano-soviétiques coupées depuis l'invasion de l'Iran par l'Union Soviétique après la Seconde Guerre Mondiale. Selon de nombreux rapports, la campagne militaire soviétique qui a commencé en Afghanistan, pourrait cibler, antérieurement ou ultérieurement, l'Iran, malgré la grande tension dans leurs relations. De plus, la relation entre le nouveau régime iranien et l'Afghanistan s'était développée avant l'invasion sur les plans sécuritaire, politique, économique et social pour les raisons suivantes:

Concernant la sécurité nationale iranienne, le gouvernement iranien, avant l'invasion, a évité d'intervenir dans les affaires intérieures afghanes. Il a suivi, avec toute autorité afghane, le principe de coexistence pacifique et de respect mutuel, avec la mention que les événements et les variations internes en Afghanistan affectent, de manière significative, les questions et les considérations sécuritaires de l'Iran. À noter que la révolution iranienne a mené une phase de transition, et cela l'a affaiblie à cause du nombre croissant des gangs pour le trafic et la contrebande de drogue qui ont considéré la frontière afghane comme leur siège.

L'Afghanistan est un facteur important pour le développement des relations iraniennes avec l'extérieur, notamment avec Tadjikistan, l'Inde et la Chine. L'Afghanistan joue également un rôle crucial pour briser l'état de siège et le boycott politique et économique imposé par l'administration américaine sur l'Iran, surtout après la délivrance des otages américains.

Sous le règne du Shah, l'Afghanistan a joué un rôle vital pour l'Iran surtout dans le domaine de ses marchandises et produits qui se trouvent dans les marchés afghans. Il convient également de mentionner que l'Afghanistan est un pays riche par ses ressources naturelles suffisantes et constitue comme un facteur important pour les investissements iraniens. Par conséquent, l'invasion soviétique a eu des répercussions sur l'économie iranienne.

Sur le plan culturel, l'Afghanistan joue un rôle important pour l'Iran dans le cadre de développer des liens culturels et linguistiques étroits pour consolider son influence. Beaucoup de dégâts apparaissent clairement à l'Iran après l'invasion soviétique, en particulier la possibilité d'une importante immigration afghane vers l'Iran, son implication dans les problèmes et les conséquences économiques et sociales. En outre, l'absence d'un gouvernement stable en Afghanistan aboutira à augmenter le commerce de transit, de drogue et des attaques envers ceux qui ne respectent pas la Loi dans les provinces orientales de l'Iran, et par la suite à rompre le passage par les eaux de la rivière «Hermand» considérées comme un facteur vital pour les provinces du Sistan et du Baluchestan. L'Iran a également pris en considération la forte possibilité que le nouveau gouvernement communiste soit hostile aux chiites en Afghanistan. Il s'est également rendu compte que la situation bouleversée en Afghanistan sur les plans économique et politique aura des répercussions sur le développement de l'Iran. La mauvaise situation en Afghanistan va aboutir à l'instabilité, et cela va affecter l'Iran qui va souffrir également d'une aggravation des problèmes sociaux. Tous ces problèmes vont entraver les objectifs que la révolution iranienne a mis à long terme, pour son développement.

C'est pourquoi l'Iran a été contre l'invasion soviétique. Il a fermé ses frontières avec l'Afghanistan immédiatement après l'invasion, et a également permis à certains militants de traverser son territoire pour combattre les forces afghanes. Mais les mesures

pratiques de l'Iran pour soutenir les révolutionnaires afghans ont été en vain malgré la grande menace soviétique contre l'Iran, étant donné que l'Afghanistan est dans le cadre de la sécurité régionale de l'Iran. La position de la République islamique étant justifiée dans la mesure où elle n'est pas du tout autorisée à s'engager dans une aventure hors des frontières. L'Iran s'était également rendu compte que sa position pouvait donner au nouveau régime le temps nécessaire pour consolider ses fondements, notamment que l'attention des États-Unis serait focalisée sur l'Afghanistan plus que sur ses intérêts pour les développements iraniens. Ajoutons que la Russie s'intéresse dans l'affaire de l'Afghanistan et, sera éloignée de l'Iran et du Parti de Tudeh[20].

Aussi, le support de l'Iran pour les moudjahidines aurait pu conduire à des effets pervers. Cette position iranienne déstabiliserait celle du Royaume d'Arabie saoudite. Le nouveau régime iranien a été construit tout en considérant que les États-Unis comme l'ennemi. «Dans son évaluation idéologique, l'Imam Khomeini considérait que les États-Unis sont le Grand Satan et que l'Union soviétique est le Petit Satan, et cela s'applique à leurs alliés dans le Golfe et la région[21]».

En outre, la position de l'Iran a été fortement affectée par les relations critiques et les expériences précédentes avec l'Union soviétique, qui manquait de sécurité et de garantie. Les dirigeants militaires et politiques iraniens ont réalisé que l'Afghanistan est un facteur vital pour les Soviétiques. Par conséquent, toute action armée iranienne en Afghanistan, qu'elle soit directe ou indirecte, entraînera plus tard une réaction russe non souhaitable par le

---

20- C'est un Parti Communiste Iranien. L'Union Soviétique sert de lui pour s'ingérer dans les affaires intérieures de l'Iran.

21-Abdullah Khalifa Al-Shayji, **Factors of building confidence between the Gulf Cooperation Council countries and the Islamic Republic of Iran**, un document délivré durant le symposium intitulé: **Towards new horizons for relations between the Gulf Cooperation Council and Iran: Regional and international development and requirements for change**, 1ère session, Riyad, 1999, p.101.

gouvernement Iranien. Si l'Iran intervenait directement dans la crise Afghane, l'Union Soviétique aurait activé le parcours par les eaux des frontières Sud de l'Iran par l'intermédiaire de son allié le plus important, l'Irak. Dans tous les cas, l'Iran oscillera alors entre troubles intérieurs et menaces de l'étranger, mais il sera ingrat.

7- Afghanistan, cimetière des empires: une citation qui ne mourra jamais

En résumé, force est de constater la politique au niveau international n'est rien d'autre que la lutte pour le pouvoir. Devenu une réalité, ce principe a un impact sur les relations internationales transformées en relations de pouvoir entre les pays aux intérêts divergents. En profitant et en exploitant leur supériorité dans plus d'un domaine, ces pays recourent toujours à la diplomatie, à la guerre ou à l'intervention militaire dans le but de réaliser leurs intérêts nationaux et stratégiques et d'accroître leur pouvoir et leur influence aux dépens des pays de moindre importance. Et cela est reflété dans le cas de l'Afghanistan et l'Union Soviétique qui est intervenu militairement et politiquement, sans tenant compte des facteurs internationaux qui ont fait de cette ingérence un dilemme aux niveaux militaire, économique et politique.

La défaite des Soviétiques en Afghanistan n'était pas seulement une défaite militaire, mais elle était aussi intellectuelle, politique et économique. Par conséquent, la Russie a subit des fardeaux sur tous les niveaux. «Le duc de Wellington, après avoir exploré les vestiges de la bataille de Waterloo en 1815, a déclaré: le fait de subir les fardeaux de la guerre est pire même après l'avoir gagnée. Selon l'histoire, il y a toujours des fardeaux après la guerre»[22].

22- Richard Nixon, **Beyond Peace**, traduit par Malik Abbas, Dar Al-Ahlia, Egypte, 1995, pp. 16-17.

Document no. 1
Résolution de l'Assemblée Générale des Nations Unies
Le 14 janvier 1980[23]

L'Assemblée Générale,

- Prenant note de la Résolution du Conseil de Sécurité sous le numéro 462, en date du 2 Janvier 1980, qui appelle à une session extraordinaire et urgente de l'Assemblée Générale pour discuter la question contenue dans le document (...). L'Assemblée est préoccupée par les récents événements en Afghanistan et leurs effets sur la paix et la sécurité internationales.
- Réaffirmant le droit inaliénable de tous les peuples de déterminer leur propre avenir et de choisir la forme de gouvernance sans ingérence extérieure.
- Considérant la détermination de tous les États de stopper, dans leurs relations internationales, de menacer par la force contre la souveraineté, l'intégrité territoriale et l'indépendance politique de tout État, ou par toute autre manière qui est incompatible avec les buts et les principes de la Charte des Nations Unies.
- Reconnaissant qu'il est urgent de mettre fin immédiatement à l'intervention armée étrangère en Afghanistan pour que son peuple puisse exercer son droit à l'autodétermination sans ingérence extérieure.
- Notant avec une vive préoccupation l'afflux massif des réfugiés Afghans.
- Rappelant ses Résolutions sur le renforcement de la sécurité internationale, l'interdiction de s'ingérer dans les affaires intérieures des États, la protection de leur indépendance et

23- Fathia Al-Nabrawi et Muhammad Nasr Muhanna, **Les enjeux du Monde Islamique et ses problèmes politiques entre le passé et le présent**, op.cit., pp. 190-192.

souveraineté, les principes du Droit International relatifs aux relations amicales et la coopération entre les États conformément à la Charte des Nations Unis.

- Se déclarant préoccupée face à la grave montée de la tension, l'intensification de la concurrence et l'ingérence accrue dans les affaires intérieures des États, et cela ne sert pas les intérêts de tous les pays, en particulier les pays non-alignés.
- Prenant en considération les buts et les principes de la Charte et la responsabilité confiée à l'Assemblée Générale conformément aux dispositions relatives à la Charte et à la Résolution de l'Assemblée Générale sous le numéro 377 A (V), adoptée le 3 Novembre 1950.

1. Réaffirme que le fait de respecter la souveraineté, l'intégrité territoriale et l'indépendance politique de chaque État est un principe fondamental de la Charte des Nations Unies. L'Assemblée Générale, de même, empêche toute violation de la Charte, ses principes et ses buts.
2. Condamne vivement la récente intervention armée en Afghanistan vu qu'elle est incompatible avec ledit principe.
3. Demande à tous les États de respecter la souveraineté, l'intégrité territoriale, l'indépendance politique et la partialité de l'Afghanistan, et de cesser toute intervention dans les affaires intérieurs de ce pays.
4. Appelle au retrait immédiat, inconditionnel et complet des forces étrangères d'Afghanistan afin de permettre à son peuple de décider la forme de son gouvernance et d'opter leurs systèmes économique, politique et social sans aucune intervention, sabotage, restriction ou pression extérieure de quelque nature que ce soit.
5. Exhorte toutes les parties concernées à contribuer, conformément aux buts et principes de la Charte, à la création des conditions nécessaires au retour volontaire

des réfugiés afghans à leur pays d'origine.

6. Demande à tous les États et les organisations nationales et internationales de fournir des aides humanitaires afin d'alléger les souffrances des réfugiés Afghans en collaboration avec le Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés.
7. Sollicite le Secrétaire Générale d'informer les États Membres et le Conseil de Sécurité, de façon directe et simultanée, de la mise en œuvre progressive de ladite Résolution.
8. Demande au Conseil de Sécurité d'examiner les moyens pouvant contribuer à la mise en œuvre de ladite Résolution.

References:

- Charles Doran and Stephan Buck, the Gulf, Emergy and Global Security Lynme Rinner Publishers; London 1991.
- Amuzegar, Jahangir, The Dynamics of the Iranian Revolution: The Pahlavis' Triumph and Tragedy, State University of New York Press, Albany, NY, 1991.
- Andrew Scott Cooper,The Oil Kings: How the U.S., Iran, and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East, Simon&shuster rockefeller center, New York, 2011.
- Ramazani R.K, Move Iran outside the axis, Christian science monitor New York, 2002.
- White Paul and William Logan, Remaking the Middle East, Berg, New York, 1997.
- Asadullah Alam, The shah and I, I.B.Tauris,London,1991.
- Callaghan,James,Time and chance, Collins,London,1987
- Cha Lu Fong, Operation Eagle Claw 1980: A case study in crisis management and military planning, Singapore armed forces, vol 28 n 2, April 2002 .
- Houghton, David Patrick: US Foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2001.
- Micheal Palmer, Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Perian Gulf, 1883-1992. Simon&shuster rockefeller center, New York, 2002.
- Rogers, Tom: The Soviet Withdrawal from Afghanistan: Analysis and Chronology, Greenwood Press, Westport, CT.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *B. Gen. Engineer Simon Yammine*

The evolving effects of islands in maritime borders delimitation

.....53

The evolving effects of islands in maritime borders delimitation

B. Gen. Engineer Simon Yammine

In determining baselines, while distinguishing between the delimitation of the territorial sea and the exclusive economic zone, the United Nations Convention on the Law of the Sea is in plain conflict with the baselines some countries claim based on maritime features. The international body of law lacks a clear distinction between rocks which do not generate an EEZ, and islands.

On the other hand, a by-the-book application of the law allocates the islands with maritime zones equal to those of the mainland in contrast with nowadays practices which veer away from this legal norm. This approach will lead, following the principle of "the land governs the sea and its various features", to a gradual decrease in the legal value of the islands. The trend, in settling maritime borders disputes springs from the historic debate between the previously adopted equidistance line, which is a scientific but a not-so-fair method, and the equity principle based on the rule of proportionality. The latter is a correction tool to mitigate any extreme results generated by the coast's geographical characteristics. However, in the absence of general guidelines, it leaves the final verdict to the discretion of the designated courts. This evolution highlights the importance of an island's characteristics, such as the area, the geographic location and the length of the coastlines, as relevant circumstances in the delimitation of maritime boundaries.

As for the Lebanese-Palestinian maritime border issue, the consideration of "I Tekhelet" as a relevant circumstance, rather than a base point, allows any arbitration or litigation to set the maritime feature effect on the equidistance line in the delimitation

of the territorial sea. However, due to "I Tekhelet" disproportionate impact, it may be granted half-effect or zero-effect when determining other maritime zones.

In order to enhance the Lebanese legal position, this article exhibits the broad development taking place in contemporary judicial and arbitral procedures, and state practices on one hand. On the other hand, it evaluates the legal framework which determines the impact of an island's geographical location relative to the straight equidistant/median line and the fact that the island belongs to adjacent or opposite states.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Ingénieur Gen. B. Simon Yammine*

Les effets évolutifs des îles dans la délimitation des frontières maritimes

*.....**56***

Les effets évolutifs des îles dans la délimitation des frontières maritimes

Ingénieur Gen. B. Simon Yammine

Pour déterminer les lignes de base, la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, tout en distinguant la délimitation de la mer territoriale et de la zone économique exclusive, est en contradiction flagrante avec les lignes de base revendiquées par certains pays sur la base des caractéristiques maritimes. Le droit juridique international manque de distinction claire entre les roches, qui ne génèrent pas de zone économique exclusive (ZEE), et les îles.

D'autre part, une application à la lettre de la loi confère aux îles des zones maritimes égales à celles du continent contrairement aux pratiques actuelles qui s'éloignent de cette norme juridique. Cette approche conduira, selon le principe « la terre régit la mer et ses différentes caractéristiques », à une diminution progressive de la valeur juridique des îles. Dans le règlement des différends sur les frontières maritimes, la tendance naît du débat historique entre la ligne d'équidistance précédemment adoptée, qui est une méthode scientifique mais pas si juste, et le principe d'équité basé sur la règle de proportionnalité. Ce dernier est un outil de correction pour atténuer les résultats extrêmes générés par les caractéristiques géographiques de la côte mais il laisse le verdict final, en l'absence de directives générales, à la discrétion des tribunaux désignés. Cette évolution met en évidence l'importance des caractéristiques d'une île, telles que la superficie, la situation géographique et la longueur des côtes, en tant que

circonstances pertinentes dans la délimitation des frontières maritimes.

Quant à la question de la frontière maritime libano-palestinienne, la prise en compte du “I Tekhelet” comme circonstance pertinente, plutôt que comme point de base, permet à tout arbitrage ou contentieux de fixer l'effet de l'élément maritime sur la ligne d'équidistance dans la délimitation de la mer territoriale. Cependant, en raison de l'impact disproportionné de «I Tekhelet», il peut être accordé un effet demi ou zéro lors de la détermination d'autres zones maritimes.

Afin d'améliorer la position juridique libanaise, cet article montre le développement important qui a lieu dans les procédures judiciaires et arbitrales contemporaines, et les pratiques étatiques d'une part. D'autre part, il évalue le cadre juridique qui détermine l'impact de la situation géographique d'une île par rapport à la ligne droite équidistante/médiane et le fait que l'île appartient à des États adjacents ou opposés.

شرف. تضحية. وفاء

SOMOPLAST

LEADER IN PLASTIC TECHNOLOGY

PRINTED

PAPER CUPS & PLASTIC CUPS

CUSTOMISED FOR YOU

Industrial City. Zahleh. Bekaa. Lebanon T. +961 8 930 720 F.+961 8 93 07 26 www.somoplast.com

Issue 118 - October 2021

الدفاع الوطني اللبناني
DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Lebanon and the Tragedy of the Southern Border Demarcation

L'intervention Soviétique en Afghanistan: Nécessité Stratégique ou Dilemme Historique?